

ورقة عمل فريق السياسات الإنسانية (HPG)

الهوية الرقمية والبيانات البيومترية

والإدماج في الاستجابات الإنسانية

لأزمات اللاجئين

كيري هولواي وريم المصري وأفنان أبو يحيى

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١



عنشج القراء على نسخ مواد لمنشوراتهم الخاصة، طالما لم يتم بيعها تجاريًا. يطلب معهد التنمية الخارجية الإقرار الواجب ونسخة من المنشور. للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القراء التوجه إلى المصدر الأصلي على الموقع الإلكتروني الخاص بمعهد التنمية الخارجية. الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تمثل بالضرورة آراء معهد التنمية الخارجية أو شركائنا.

هذا العمل مرخص بموجب CC BY-NC-ND ٤.٠.

كيفية الاقتباس: كيه. هولواي، ور. المصري، وأ. أبو يحيى (٢٠٢١) *Digital identity, biometrics and inclusion in humanitarian responses to refugee crises*. ورقة عمل مجموعة السياسات الإنسانية (HPG) لندن: معهد التنمية الخارجية (<https://odi.org/en/publications/digital-identity-biometrics-and-inclusion-in-humanitarian-responses-to-refugee-crises>).

تصميم الغلاف: البصمة: محمد ريدهو/ المشروع

شكر وتقدير

يود أن يتوجه المؤلفون بالشكر للاجئين ومعارفهم في الأردن والمبلغين الرئيسيين الذين ساهموا بوقتهم الثمين للمشاركة في هذه الدراسة، بما في ذلك الكثير من المبلغين الذين قاموا أيضًا بمراجعة هذا المشروع ومراجعة أقران وأبدوا تعليقات لا تقدر بثمن. وتتوجه بالشكر أيضًا إلى بارنابي ويلييس-كنغ على إرشاداته أثناء الدراسة وإلى سورتشا أوكالاجان، وأوليفر لوغ، وجون براينت الذين قدموا أيضًا تعليقات على المسودة الأولى. لم تكن هذه الدراسة لتكتمل لولا الدعم الذي قدمه كل من كات لانغدون (مدير مشروع)، ولورا ميرتشينغ (مدير مشروع)، وكاتي فوريث (محرر)، وهانا باس (كبير مسؤولي المنشورات).

حول المؤلفين

كاري هولواي كبير موظفي البحث في فريق السياسات الإنسانية لمعهد التنمية الخارجية.

ريم المصري كبير باحثين في مجلة "حبر" في الأردن.

أفنان أبو يحيى استشاري مستقل

المحتويات

شكر وتقدير / ٣

قائمة المربعات والجداول / ٥

١ مقدمة / ٦

١٠١ المنهجية / ٧

٢٠١ القيود / ٩

٢ الهوية الرقمية والبيانات البيومترية في قطاع العمل الإنساني / ١٠

١٠٢ كيف وصلنا إلى هنا: تاريخ البيانات البيومترية / ١١

٢٠٢ أين نحن الآن: البيانات البيومترية والنقد واللاجئين في الأردن / ١٤

٣٠٢ إلى أين نحن ذاهبون: مستقبل البيانات البيومترية / ١٦

٣ الهوية الرقمية والإدماج / ١٧

١٠٣ أسباب وتبعات الاستبعاد من نُظُم الهوية الرقمية / ١٨

٢٠٣ تجارب إقصاء اللاجئين في الأردن / ١٩

٤ ثلاثة جوانب تثير الاهتمام بشأن استخدام البيانات البيومترية من أجل الهوية الرقمية / ٢٢

١٠٤ الاختيار والموافقة المستنيرة / ٢٢

٢٠٤ الخصوصية وحماية البيانات / ٢٣

٣٠٤ الأخلاقيات والمسؤولية عن البيانات / ٢٦

٥ الخلاصة والتوصيات / ٢٨

١٠٥ التوصيات / ٢٩

مراجع / ٣١

قائمة المربعات والجداول

مربعات

- | | |
|---|---------|
| المصطلحات / ٦ | مربع ١. |
| لماذا أُختيرت الأردن لهذه الدراسة / ٨ | مربع ٢. |
| لِمَ تُستخدم البيانات البيومترية لتقديم المساعدة النقدية والقوائم؟ / ١١ | مربع ٣. |
| البيانات البيومترية والهوية الرقمية وكوفيد-١٩ / ١٣ | مربع ٤. |
| البيانات البيومترية والإدماج المالي / ١٧ | مربع ٥. |
| توصيات إجرائية خاصة بالأردن بناءً على المقابلات / ٣٠ | مربع ٦. |

جداول

- | | |
|---|---------|
| مقابلات أُجريت مع أصحاب المصلحة / ٧ | جدول ١. |
| عدد اللاجئين الذين أُجريت المقابلات معهم، حسب المنطقة الجغرافية / ٨ | جدول ٢. |

١ مقدمة

لطالما كانت الهوية الرقمية والبيانات البيومترية موضوعين خلافيين في قطاع العمل الإنساني. فمن ناحية، لديهما القدرة على تمكين الإدماج والوصول إلى المحتاجين على نطاق واسع بسبب المكاسب المتصورة التي تحققها كفاءتهما. فقد حفز وجود هوية قانونية للجميع باعتبار ذلك جزءاً من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الابتكار والتسجيل، لا سيما في قطاعي المساعدة والتنمية. ومن ناحية أخرى، أُثيرت أسئلة جديدة حول احتمالية تسببهما في الضرر، لا سيما فيما يتعلق بخصوصية البيانات.

ويجب على قطاع العمل الإنساني إيجاد طرق لتحسين النظم الموجودة وتخفيف المخاطر المحتملة في ظل تنامي استخدام الهوية الرقمية والبيانات البيومترية. تتجاوز هذه المخاطر الإخفاق التقني وتتعلق بقضايا أوسع. غالباً ما أدت إضافة التكنولوجيا إلى تفاقم المشكلات الهيكلية طويلة الأمد، عوضاً عن حلها، مثل ديناميات القوة غير المتكافئة بين مانحي المساعدة والمتلقين لها، ومسائل الإدماج والإقصاء، مثل من يقرر من يتم إدماجه وكيفية اتخاذ تلك القرارات. أثار استخدام البيانات البيومترية، نظراً لطبيعتها غير الثابتة، العديد من قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالاختيار، والموافقة المستنيرة، والخصوصية، وحماية البيانات بالنسبة للذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على قضايا أوسع نطاقاً حول الأخلاق والمسؤولية عن البيانات في القطاع.

أُستخدِمت البيانات البيومترية لإنشاء هويات رقمية في مجال العمل الإنساني منذ أوائل الألفية، على الرغم من إجراء القليل من الأبحاث حول كيفية فهم المستخدمين النهائيين - في هذه الحالة الذين يسجلون أنفسهم للحصول على المساعدة الإنسانية - لاستخدام هذه التكنولوجيا وتجربتها لتلقي المساعدة.^١ يسعى هذا التقرير إلى العمل على سد هذه الفجوة من خلال مشاركة وجهات نظر اللاجئين (معظمهم من السوريين) في الأردن حول تجاربهم مع البيانات البيومترية، بالإضافة إلى معلومات حول القضايا الأكبر المتعلقة بالهوية الرقمية وتحليلها (للاطلاع على المصطلحات، انظر المربع ١).

مربع ١. المصطلحات

لأغراض هذه الورقة، تشير الهوية الرقمية إلى "مجموعة من السمات ووثائق الاعتماد التي يتم تسجيلها وتخزينها إلكترونياً والتي يمكن أن تحدد هوية الشخص بصورة مميزة" (كاسويل، ٢٠١٩: ٦٤). ويمكن استخدامها إما كهوية تأسيسية (هوية قانونية أو شخصية، مثل شهادة الميلاد وجواز السفر) أو هوية وظيفية (هوية تُستخدم للوصول إلى الخدمات، مثل بطاقة الاشتراك في مكتبة أو ماكينة الصراف الآلي).^١ وثيقة هوية تقدم إثباتاً على هوية المرء. يؤدي استخدام البيانات البيومترية أحياناً إلى إلغاء الحاجة إلى بطاقة هوية مادية، عندما يرتبط تسجيل البيانات البيومترية مباشرةً بالسجلات المخزنة في قواعد البيانات المركزية، وليس ورقياً (أوسيفيري وآخرون، ٢٠١٧). ومع ذلك، في كثير من الأحيان، تُستخدم البيانات البيومترية جنباً إلى جنب مع بطاقة الهوية المادية.

البيانات البيومترية هي الخصائص البيولوجية أو الفسيولوجية (بصمات الأصابع، وبنية الوجه، وأنماط القزحية أو الشبكية، والتعرف الصوتي، والمشية، وما إلى ذلك) التي يتم قياسها وتقييمها لتحديد الهوية - من أنت؟ - أو التحقق من الهوية - هل أنت حقاً من تقول؟ - لأي فرد من خلال المقارنة بقاعدة بيانات للعينات التي تم جمعها سابقاً. تُستخدم البيانات البيومترية أحياناً لتيسير الهوية الرقمية لتقديم الخدمات، لكن هذا الاستخدام يزداد كثيراً مع المساعدة النقدية والقسائم (CVA)، والتي أصبحت مكوناً رئيسياً من مكونات الاستجابات الإنسانية، نظراً لارتفاع مستوى الضمانات التي يطلبها المانحون عند منح النقد. يُنظر عادةً إلى تحديد الهوية عن طريق البيانات البيومترية على أنه أكثر اقتحاماً للخصوصية من وسائل التعريف الأخرى، كالتفاصيل الشخصية مثل الأسماء والعناوين، بسبب ثباتها. وعلى النقيض من ذلك، تم الترويج للبيانات البيومترية أيضاً على أنها طريقة لمنع سرقة الهوية لارتباطها بمعرّف مميز.

انظر غيلب وكلاكرك (٢٠١٣)، وكونر وماريلي (٢٠٢٠)، وماني (٢٠٢١) للاطلاع على المزيد عن هذا الفرق.

١ تشمل بعض الاستثناءات البارزة كاسويل (٢٠١٩)، وبيكر ورحمان (٢٠٢٠)، وشومبيكر وآخرون (٢٠٢٠)، وإيازولينو (٢٠٢١).

١١ المنهجية

استخدمت هذه الدراسة نهجاً نوعياً قائماً على مقابلات متعمقة مع أصحاب المصلحة على مستوى العالم واللاجئين في سوريا. أجرى أحد الباحثين في المملكة المتحدة ثلاثة وثلاثين مقابلة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على مستوى العالم باللغة الإنكليزية في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وآذار/مارس ٢٠٢١. أجرى باحثون في الأردن مقابلتين مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الأردن (انظر الجدول ١). لن يُستخدم موقع إجراء هذه المقابلات في التقرير لضمان إخفاء هوية جميع المستجيبين.

أجريت مقابلات مع خمسة وأربعين لاجئاً يعيشون خارج المخيمات في الأردن عن بُعد - بسبب قيود كوفيد-١٩ - في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٢١. أجرى هذه المقابلات باحثون موجودون في الأردن باللغة العربية. جُمعت البيانات البيومترية الخاصة بجميع الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم، بما في ذلك مسوحات قزحية العين، أثناء عملية التسجيل، وكان جميع الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم يتلقون المساعدة أو سبق لهم تلقيها باستخدام طريقة التحقق من قزحية العين. كما كان البعض يتلقون المساعدة أو سبق لهم تلقيها من خلال بطاقة صراف آلي مدفوعة مسبقاً. شكل السوريون ٨٨,٣٪ من اللاجئين الخاضعين لولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الأردن، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢١. ^٢ وبالمثل، كان ٤٠ من أصل ٤٥ الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم (٨٨,٩٪) من سوريا. اختلف عمر المستجيبين ونوعهم الاجتماعي، وكذلك محل إقامتهم (انظر الجدول ٢).

جدول ١. مقابلات أُجريت مع أصحاب المصلحة

العدد	نوع المنظمة
٣	منظمة مناصرة
٨	منظمة دولية غير حكومية (INGO)
٣	حركة الصليب الأحمر/الهلل الأحمر
٦	القطاع الخاص
٧	مؤسسة بحثية
٨	وكالة تابعة للأمم المتحدة
٣٥	المجموع الكلي

٢ لا يشمل هذا الرقم اللاجئين الفلسطينيين، الذين يبلغ عددهم أكثر من ٢,٢ مليون لاجئ مسجل في الأردن، الخاضعين لولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (www.unrwa.org/where-we-work/jordan).

جدول ٢. عدد اللاجئين الذين أُجريت المقابلات معهم، حسب المنطقة الجغرافية

المحافظة	عدد اللاجئين	النسبة المئوية من إجمالي عدد اللاجئين ^١	عدد اللاجئين أُجريت المقابلات معهم
عمّان	٢٧٢,٢٣٦	٣٦,١	٢٤
إربد	١٣٧,٧٢٨	١٨,٣	٤
المفرق	٨٧,٥٤٤	١١,٦	١١
الزرقاء	٥١,٤١٩	٦,٨	٥
محافظات أخرى	٢٠٥,٥٢٣	٢٧,٢	١
المجموع الكلي	٧٥٤,٤٥٠	١٠٠	٤٥

انظر الحاشية ٢.

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٢١ب

تم اختيار اللاجئين في الأردن ذاتياً من خلال الرد على منشور على مجموعة فيسبوك للاجئين الذين يتلقون المساعدة من خلال مسح قزحية العين يصف البحث وفريق البحث وأهداف البحث. تضمن هذا المنشور رابطاً لنموذج أضافوا فيه معلوماتهم، وطلب منهم فريق البحث في الأردن تحقّقاً إضافياً، مثل التاريخ الذي بدأوا فيه تلقي المساعدة والطريقة التي استلموها بها. وتحدد وقت للمقابلات التي أُجريت عن بعد، بمجرد الانتهاء من ذلك. عُزّر على بعض الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم باستخدام أسلوب "كرة الثلج"، حيث اقترح الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم من مجموعة فيسبوك معارفاً إضافيين. سُرِّافق نشر هذا التقرير رابطاً للنسخة العربية سيتم نشره في مجموعة الفيسبوك وإرساله مباشرة إلى جميع الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم عبر تطبيق الواتساب.

أتاح إجراء المقابلات عن بعد نطاقاً جغرافياً أوسع، على الرغم من أن إجابات الأشخاص ظلت متسقة على نحو ملحوظ في المواقع المختلفة. لهذا السبب، لا يُستخدَم العمر والنوع الاجتماعي والموقع في التقرير لضمان عدم الكشف عن هوية المستجيبين.

لمعرفة المزيد عن سبب اختيار الأردن، انظر المربع ٢.

مربع ٢. لماذا أُختيرت الأردن لهذه الدراسة

أُختيرت الأردن لورقة العمل هذه لأن لديها عدداً مستقرّاً نسبياً من اللاجئين الذين يستخدمون البيانات البيومترية للتسجيل في المساعدة النقدية والقسائم والوصول إليها لسنوات عدة دون أي مشكلات كبيرة موثقة. سجّل ٨٥,٤٪ من اللاجئين الخاضعين لولاية المفوضية باستخدام البيانات البيومترية، مع انتظار ١٤,٦٪ لمعالجة بياناتهم البيومترية (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٢١ ب) حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢١. أُختيرَ اللاجئون من المناطق الحضرية لإجراء المقابلات معهم لأنهم يشكلون غالبية اللاجئين في الأردن الخاضعين لولاية المفوضية - ٨٣٪ حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢١ (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٢١ ب). أبدت الحكومة الأردنية استعدادها للعمل على سياسات تقدمية للاجئين، مثل الوصول إلى سوق العمل من خلال ميثاق الأردن، والأردن مجهز بالفعل لاستخدام معدات مسح قزحية العين للاجئين والمواطنين على حد سواء على الحدود وفي الصناعة المصرفية (انظر القسم ٢,٢). كان من الممكن أن يؤدي العمل مع مجموعات اللاجئين الأخرى الذين يخضعون للتسجيل البيومتري على نطاق واسع، مثل الروهينغيا في بنغلاديش، إلى احتمال أكبر بكثير للتسبب في الضرر (لا سيما العاطفي والاجتماعي)، وكان من الممكن أن تؤدي المقابلات أو الأسئلة حول استخدام البيانات البيومترية إلى إعادة إثارة المخاوف الموجودة مسبقاً حول حماية البيانات والهوية (انظر إسلام ٢٠١٨، وبيكر ورحمان ٢٠٢٠). يمكن من خلال إجراء المقابلات مع مجموعة سكانية أكثر استقراراً الاسترشاد بالخبرات والتوصيات في البرامج الأخرى، دون إثارة الشائعات أو زيادة الخوف في نظام يتعين على اللاجئين في كثير من الأحيان الموافقة على استخدامه للنجاة.

٢١ القيود

أُجري البحث الذي تستند إليه هذه الورقة على مدار ١٨ شهرًا - من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ حتى أيار/مايو ٢٠٢١ - بسبب تحديات كوفيد-١٩. كان من المقرر إجراء المقابلات في الأردن، شخصيًا في آذار/مارس ٢٠٢٠، لكنها اقتصرت على المقابلات الهاتفية التي أُجريت في أوائل عام ٢٠٢١. لم يكن السكان الذين أُخِدت عينات منهم ممثلين للاجئين في الأردن. كان البحث محدودًا بسبب طريقة التطوع، والتي شهدت اختيار المستجيبين لأنفسهم من خلال التطوع للمشاركة ومن خلال معارف هؤلاء المستجيبين. استبعد هذا الأشخاص الذين ليس لديهم حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي من المشاركة في المقابلات، على الرغم من أن ٨٢٪ من اللاجئين في المناطق الحضرية في الأردن يستخدمون الإنترنت عبر الهاتف المحمول و٧٣٪ يمتلكون هاتفًا ذكيًا (كاسويل، ٢٠١٩). كان هناك أيضًا تقسيم غير متكافئ بين اللاجئين الذين أُجريت المقابلات معهم، حيث وافق عدد أكبر من النساء على إجراء المقابلات مقارنة بالرجال، على الرغم من أن الإجابات عبر العينة بأكملها ظلت متسقة ولم تتغير حسب النوع الاجتماعي.

تركز هذه الورقة إلى حد كبير على استخدام البيانات البيومترية والهوية الرقمية في سياقات اللاجئين، بدلاً من تقديم تقييم شامل وعالمي، من أجل تقديم مزيد من التفاصيل عن الوضع الذي تُستخدم فيه كثيرًا، عوضًا عن تقديم نظرة عامة ضحلة. علاوة على ذلك، فإن التركيز على مسح قزحية العين باعتبارها طريقة بيومترية في سياق اللاجئين في الأردن يحد أيضًا من إمكانية تطبيق الدراسة المحتملة على الطرق البيومترية الأخرى، فلكل منها خصائصها الخاصة بالمخاطر والحماية. أنماط الانتشار - سواء تم تخزين البيانات البيومترية في قاعدة بيانات أم لا، سواء كان هناك وضع واحد للوصول أو متعدد - تختلف أيضًا وتؤثر على مقدار المخاطر المتضمنة. يأمل المؤلفون أن يحفز هذا البحث العميق مزيدًا من النقاش حول الأنواع المختلفة لطرق جمع البيانات البيومترية وكيفية تجربة الأشخاص الذين يستخدمونها على أساس يومي لها.

٢ الهوية الرقمية والبيانات البيومترية في قطاع العمل الإنساني

تحولت الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى الهويات الرقمية التأسيسية، غالبًا باستخدام التحقق البيومتري، على مدار العقد الماضي، لتسجيل المواطنين وغير المواطنين على حد سواء. الهويات التأسيسية هي هويات قانونية أو شخصية، مثل السجلات المدنية أو بطاقات الهوية الوطنية (غيلب وكلارك، ٢٠١٣). تُدعم رقمنة الهويات التأسيسية جزئيًا بالهدف رقم ١٦٠٩ من أهداف التنمية المستدامة، والذي يدعو إلى توفير الهويات القانونية للجميع في محاولة لحماية الحقوق مثل الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والشمول المالي، من بين أمور أخرى. ومع ذلك، فإن هدف التنمية المستدامة هذا لا ينص على أن تكون هذه الهويات رقمية أو أن تشمل البيانات البيومترية، ويركز مؤشره الوحيد على تسجيل المواليد. ومع ذلك، استخدمت الحكومات وشركات البيانات البيومترية الهدف رقم ١٦٠٩ من أهداف التنمية المستدامة كمبرر لتنفيذ نُظم الهوية البيومترية، نظرًا للموثوقية المتصورة لهذه النُظم لتحديد الهوية المميزة وكذلك زيادة توافر هذه التكنولوجيا (الجمعية العالمية للخصوصية ٢٠١٨، ومانبي ٢٠٢١). مع هذا، يذكر أحد الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم، أن الأشخاص في سياقات الأزمات نادرًا ما يفرقون بين الهوية التأسيسية المادية، مثل شهادة الميلاد، والهوية البيومترية، مثل بطاقة الهوية الوطنية المرتبطة بصمة الإصبع، ومعظمهم "على استعداد لتقديم بصماتهم إذا اعتقدوا أن ذلك سيجعل حياتهم أسهل".^٣ مع القليل من التفريق - والقليل من التوضيح بشأن استخدام النُظم (انظر القسم ١٠٤) - من المهم أن يخفف أولئك الذين ينفذون نُظم الهوية من المخاطر المحتملة قدر الإمكان.

تم استخدام الهويات الرقمية التأسيسية ذات البيانات البيومترية في العديد من الحالات في جميع أنحاء العالم، وأبرزها نظام التسجيل الوطني "أدهار" في الهند. وفي قطاع العمل الإنساني، تكون مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المنظمة الوحيدة المخولة بمنح بطاقات الهوية التأسيسية لعديمي الجنسية والنازحين (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠١٣). ملاحظات حول استراتيجية عام ٢٠١٨ بشأن الهوية الرقمية والإدماج:

ستتلقى نُظم الهوية الوطنية المتكاملة التي توفر هوية تأسيسية للجميع، بما في ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية وغيرهم من النازحين قسرًا، الدعم الكامل من المفوضية. ومن ثم، ستركز مفوضين اللاجئين على تسجيل اللاجئين كمجموعة فرعية وظيفية في بنية تحتية متعددة القطاعات ومتعددة الأغراض للهوية ومساعدة الدول على تسجيل جميع الأفراد الذين يعيشون على أراضيها وتوثيقهم، بما في ذلك أولئك الخاضعين لولاية المنظمة (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠١٨: ٢).

ثم وسعت الرقمنة العملية طويلة الأمد التي فوضت من خلالها الدول بعض الصلاحيات إلى المفوضية، مما أدى إلى أن تصبح عملية التسجيل في المفوضية "شيئًا مشابهًا للمواطنة" بين المفوضية وأشباه مواطنين في الدول (هيلهورست وجانسن، ٢٠١٠: ١١٢٤، مذكور في ليمبيرج-بيدرسن وهايوتي، ٢٠٢٠: ٦٠٩). تعني هذه المسؤولية أنهم "بحاجة إلى تأكيدات بأنهم يعرفون من يتعاملون معه وأن يتعاملوا مع الشخص نفسه طوال مدة عملية توفير الخدمة. لذلك من المرجح أن يستخدموا البيانات البيومترية المتقدمة (شوميكر وآخرون، ٢٠١٨: ٣٣).

يمكن أن يكون استخدام المفوضية للبيانات البيومترية، إذن، من أجل الهويات التأسيسية والوظيفية (أي الهويات المستخدمة لتقديم خدمة معينة، عادةً ما تكون ملكًا لوكالة واحدة/اتحادًا واحدًا ولا يتم إصدارها عالميًا)، مما يؤدي إلى حدوث ارتباك بين من يسجلون لدى المفوضية حول سبب عدم تلقيهم المساعدات تلقائيًا. وفقًا لشوميكر وآخرين (٢٠٢٠: ٨)، "يسجل اللاجئون لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى لسببين رئيسيين": أولاً، يسجلون "للحصول على وضع قانوني بصفتهم لاجئين"، أو للحصول على بطاقة هوية تأسيسية؛ وثانيًا، "للتمكن من الوصول إلى الخدمات الهامة"، أو للحصول على هوية وظيفية. من غير المرجح أن تتضمن الهويات الوظيفية البيانات البيومترية إلا إذا كانت توفر المساعدة النقدية والقسائم (انظر المربع ٣).^٤

٣ يمكن قول الشيء نفسه على الأرجح عن الأشخاص في البلدان ذات الدخل المرتفع، على الرغم من أن لديهم عادةً خيارات أكثر في أنواع النُظم التي يوافقون عليها أكثر من أولئك الذين يعيشون في أزمات.

٤ تطلب المنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى التي تقدم المساعدة النقدية والقسائم ولا تستخدم البيانات البيومترية تسجيلًا رقميًا بسبب القيود التي تفرضها الدولة ومتطلبات معرفة العميل (KYC).

مربع ٣. لِمَ تُستخدم البيانات البيومترية لتقديم المساعدة النقدية والقسائم؟

غالبًا ما تُستخدم البيانات البيومترية في تقديم المساعدة النقدية والقسائم (CVA) بسبب الحاجة المتصورة إلى مستوى أعلى من التأكد من هوية المستفيد لو كانت المساعدة عينية. قد يطلبها المانح، أو مقدم الخدمة المالية (FSP)، أو كلاهما. يؤدي استخدام النقد - لا سيما عند تسليمه رقميًا - إلى تعريض المنظمات ومقدمي الخدمات المالية وشركاء القطاع الخاص للوائح الدولية، مثل لوائح معرفة العميل (KYC)، ومكافحة غسل الأموال (AML)، ومكافحة تمويل الإرهاب (ATF). نظرًا لأن معظم اللاجئين ليس لديهم هوية كافية للوفاء بمتطلبات معرفة العميل، فإن العديد من المنظمات الإنسانية - بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - تنشئ حسابًا مصرفيًا يمتلك فيه من يتلقون المساعدة حسابات فرعية (شوميكر وآخرون، ٢٠١٨).

كشف أحد المبلغين الرئيسيين عن إجراء دراسات توضح كيف أن تنفيذ استخدام البيانات البيومترية قد أدى إلى خفض الاحتيال بنسبة ٢٠٪ من القيمة الموزعة، لكن هذه الدراسات غير متاحة للجمهور. لذلك لم يتمكن المؤلفون من تقييمها أو الاستشهاد بها.

تستكشف العديد من المنظمات، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وكذلك الحكومات في جميع أنحاء العالم، استخدام الهويات ذات السيادة الذاتية - الهويات الرقمية التي يتحكم فيها المستخدم النهائي وغير مرتبطة مركزياً بمنظمة معينة. يظل، مع ذلك، استخدام بطاقة الهوية ذات السيادة الذاتية أمرًا نادرًا، وعلى الرغم من الخطاب المتزايد حول آثارها التخريبية على هياكل السلطة غير المتكافئة، فمن غير المرجح أن تتحالي على دور الحكومات في توفير بطاقات الهوية التأسيسية أو تتحدها بسبب سيادة الدولة (تشيزمان، ٢٠٢٠). يمكن استخدام الهويات ذات السيادة الذاتية من أجل الهويات التأسيسية أو الوظيفية.

على الرغم من أن هذه الدراسة تدرك أن مجال الهوية الرقمية واسع وأن هناك العديد من الأمثلة على نُظم الهوية الرقمية التي لا تشمل البيانات البيومترية - مثل رقمنة السجلات الورقية (مانبي، ٢٠٢١) - فإن استخدام هذه البرامج غير البيومترية أقل إثارة للجدل، ويرجع ذلك جزئيًا إلى كونها موجودة في كل مكان. وعلى النقيض من ذلك، تتجاوز البيانات البيومترية المعلومات التي يتم تسجيلها عادةً في السجلات - مثل الاسم والعمر والعنوان وما إلى ذلك - لتشمل نقطة بيانات "فريدة من نوعها للفرد المعني ولا يمكن تغييرها" وتُستخدم بصورة متزايدة للمراقبة والرصد بشكل لا يمكن القيام بها مع الأسماء والأعمار (رحمان، ٢٠١٨: ٥). يشكل هذا النوع من المعلومات مخاطرة محتملة، بالنسبة للمستفيدين في الأوضاع الهشة، على سبيل المثال، بسبب نزوحهم القسري أو في حالات النزاع، يمكن أن تفوق الفوائد المحتملة (انظر القسم ٤). وبالتالي، يركز الجزء الأكبر من هذه الورقة على استخدام البيانات البيومترية وتجربتها في نُظم الهوية الرقمية، وكيفية التخفيف من مخاطرها، وكيفية جعل هذه النُظم أكثر أمانًا وكفاءة لمن يتلقون المساعدة.

١٠٢ كيف وصلنا إلى هنا: تاريخ البيانات البيومترية

دخلت البيانات البيومترية المرقمة إلى قطاع العمل الإنساني في أوائل الألفية عندما أدخلت المفوضية مسوحات قزحية العين في عملية إعادة اللاجئين الأفغان في باكستان إلى وطنهم، وذلك في الأساس للقضاء على عمليات الاحتيال المتعلقة بالمساعدات التي يسببها "من يقومون بإعادة التدوير"، أي الأشخاص الذين سجلوا أنفسهم بصفتهم لاجئين وعادوا إلى ديارهم ثم عادوا لتسجيل أنفسهم مرة أخرى من أجل الحصول على المزيد من المساعدة (جاكوبسن، ٢٠١٥). على الرغم من أن التسجيل البيومتري لتقليل ازدواجية المساعدات كان متصورًا في البداية باعتباره حدًا لمرة واحدة بين مجموعة كبيرة من اللاجئين كثيري التنقل، كما أشار أحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية، إلا أن "القرارات المتعلقة بالتكنولوجيا والنُظم تُتخذ على عجل، وينتهي بها الأمر لتكون دائمة وتصح القنوات والبنية التحتية لفترة طويلة".

وفي الواقع، تشير المفوضية في دليل التسجيل لعام ٢٠٠٣، إلى أنها "من المحتمل أن تستخدم البيانات البيومترية باعتدال بسبب تعقيدها التقني وتكاليفها المرتفعة، الأولية وطويلة الأجل على حد سواء، وقد يُوصى باستخدام البيانات البيومترية في حالات قليلة فحسب وبعد تحليل دقيق للتعقيدات التي ينطوي عليها استخدام البيانات البيومترية والبدائل المحتملة" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٣: ١٤١). كانت البيانات البيومترية، مع ذلك، بعد أقل من عقد من الزمان، سياسة رسمية في تسجيل اللاجئين في المفوضية (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠١٠). يرجع هذا إلى حد كبير

إلى قدرة البيانات البيومترية على تحديد هوية الأفراد بصورة مميزة واستيفاء المستويات العالية من ضمان التحقق المذكورة سابقاً. كانت المفوضية تستهدف الحصول على جميع بيانات البيانات البيومترية للاجئين في قاعدة بيانات سكانية واحدة بحلول نهاية عام ٢٠١٩ (مادبانو، ٢٠١٩ب) - مما يؤكد ما أشار إليه أحد الأكاديميين على أن "استخدام البيانات البيومترية بوجه عام أصبح هدفاً في حد ذاته".

جاء الدور الرئيسي للبيانات البيومترية للمفوضية، منذ استخدامه لأول مرة في أوائل الألفية، باعتباره جزءاً من عملية التسجيل للأشخاص الوافدين حديثاً إلى البلدان المضيفة، وليس لتقديم الخدمات. ومع ذلك، بمجرد تسجيل البيانات البيومترية، غالباً ما يتم استخدامها لتوزيع المساعدة النقدية والقسائم والمساعدة العينية حيثما كان ذلك ممكناً وضرورياً. وفقاً لأحد المبلغين، "تشكل البيانات البيومترية جزءاً كبيراً من عملية التسجيل وإدارة الهوية لدينا ولهذا السبب نسجل البيانات البيومترية؛ فهذا يساعدنا على إثبات الهويات. توزيع النقد أمر ثانوي ... نحن لا نجمع البيانات البيومترية من أجل المساعدة أو غير ذلك من أشكال البرمجة، ونحن نسجل البيانات البيومترية كجزء من إجراءات التسجيل لدينا".

استخدمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى القياسات البيومترية على فترات متفرقة. "المبدأ الأساسي" لبرنامج الغذاء العالمي (WFP)، على سبيل المثال، هو "جمع البيانات البيومترية للهويات الوظيفية كملاد أخير عندما لا تكون هناك هوية تأسيسية، أو عندما تكون ضعيفة للغاية"، وفقاً لأحد المبلغين، وغالباً ما يعتمدون على وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، لتقديم هوية متحقق منها والفحوصات المرتبطة بها. ومع ذلك، فإن الزيادة في تطبيق المنظمات غير الحكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) لسياسات البيانات البيومترية قد تشير إلى أن استخدام البيانات البيومترية خارج نظام الأمم المتحدة في ازدياد. فرضت منظمة أوكسفام، في عام ٢٠١٥، حظراً ذاتياً على استخدام البيانات البيومترية (رحمان، ٢٠١٨). ومع ذلك، فإنها قد نشرت، في عام ٢٠٢١، سياسة الهوية التأسيسية والبيانات البيومترية، والتي التزمت بالممارسة المسؤولة للبيانات البيومترية على أساس مبادئ محددة لاستخدام البيانات تقلل من الضرر، نظراً لأن البيانات البيومترية "مرتبطة بصورة أكبر بالأفراد بطرق تمحو قدرة الأفراد على تجنب الضرر" الذي يلحق بهم أو تجنب العواقب الضارة في المستقبل " (أوكسفام، ٢٠٢١: ٨). وبالمثل، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لديها سياسة خاصة بالبيانات البيومترية تنص على حالات الاستخدام المحدود والشروط اللازمة لمعالجة هذا النوع من البيانات بسبب المخاطر المحددة التي تشكلها حساسيتها (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٩أ).

وعلى الرغم من أن بصمات الأصابع ومسوحات قزحية العين لغرض التسجيل والمساعدة هي أكثر الاستخدامات المعروفة للبيانات البيومترية في قطاع العمل الإنساني، إلا أنها ليست الوحيدة. تشمل الأساليب الأخرى تقنية التعرف على الوجه والصوت، فضلاً عن استخدام البيانات البيومترية لتتبع السجلات الصحية. تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على تطوير قدرات جديدة، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي (AI) وتقنية التعرف على الوجه في برنامج "إعادة الروابط العائلية" (بما في ذلك موقع "تتبع الوجه"). في هذا البرنامج، يطلب أفراد العائلة الذين يبحثون عن أحبائهم مساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر. تقدم العائلات صوراً للشخص الذي يبحثون عنه، ويتم تمرير هذه الصور عبر قاعدة بيانات لصور الأشخاص الذين يبحثون عن أقاربهم المفقودين. تكتمل خوارزمية التعرف على الوجه بعمليات بحث تقريبية (تبحث عن مطابقة قريبة وليست دقيقة) على بيانات السيرة الذاتية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٩ب).

كما استخدمت المنظمات غير الحكومية الدولية التي تسعى إلى زيادة مساءلتها وتقليل العمليات اللوجستية تقنية التعرف على الصوت لتأكيد الهوية قبل صرف المدفوعات المالية عبر الهاتف المحمول، لا سيما مع المجتمعات التي يصعب الوصول إليها. ففي أحد الأمثلة، تستخدم إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية تقنية التعرف على الصوت لصرف المدفوعات للمجتمعات الريفية في صوماليلاند (مببر، ٢٠٢١). انتقلت هذه المنظمة سابقاً إلى المجتمعات وجمعت التوقيعات أو بصمات الإبهام قبل الإفراج عن المدفوعات، وفقاً لمبلغ رئيسي. الآن، يتم إدخال شريحة اشتراك الهاتف المحمول في الهاتف المحمول ويقول المستلم عبارة، وإذا تطابق الصوت، يتم الإفراج الأموال دون الحاجة إلى التنقل لجمع التوقيعات. إذا لم يتطابق الصوت، يتلقى هذا الشخص مكالمة هاتفية وتكون لديه فرصة أخرى لقول العبارة بصورة صحيحة. وهو يرى أن مشروع الهوية الصوتية "حوّل النظم ووفر الوقت والموارد وحسّن المساءلة".

كانت السجلات الصحية الرقمية مفيدة، على سبيل المثال في المجموعات السكانية العابرة مثل المهاجرين واللاجئين في أوروبا الذين غالباً ما يحتاجون إلى رعاية طبية طوال رحلتهم. وفي هذه الحالة، سيتمكن المهاجر الذي يسجل في مكان ما من أخذ سجله الطبي معه رقمياً والوصول إلى المعلومات في موقع آخر بتقديم بصمته أو مسح قزحية العين بدلاً من تكرار عملية التسجيل. يزيد هذا النوع من النظام، وفقاً لإحدى المنظمات غير الحكومية الطبية، من خصوصية المرضى لأن الأطباء غير قادرين على الوصول إلى أي سجل دون حضور المريض وتقديم البيانات البيومترية الخاصة بهم كموافقة. تمثل سجلات اللقاحات مجالاً آخر أظهرت فيه الهوية الرقمية فوائد حقيقية، وفقاً لأحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية، من خلال تسريع التسليم، ومصادقة البيانات، وزيادة

جودة البيانات. ووفقاً له، فإن الاستخدام الناجح للبيانات البيومترية في برنامج لقاخ كان من المهم فيه أن يتلقى الشخص نفسه جرعة ثانية يرجع إلى طرحها ببطء، على مدى 3-5 سنوات، وبالتشاور مع العاملين الميدانيين. يبقى أن نرى ما إذا كانت سجلات لقاخ كوفيد-١٩ - وجواز سفر المناعة أو التطعيم محل الجدل الواسع (الجمعية العالمية للخصوصية ٢٠٢٠، وبي بي سي ٢٠٢١، وكوك ومولر ٢٠٢١) - ستحقق نجاحاً مماثلاً (انظر المربع ٤).

مربع ٤. البيانات البيومترية والهوية الرقمية وكوفيد-١٩

ستحدد كيفية تكيف قطاع العمل الإنساني خلال السنوات القليلة المقبلة من نواح كثيرة بالتغيرات التي أحدثها كوفيد-١٩. يمكن أن تكون التكنولوجيا "صعبة"، ومن المحتمل أن تستمر التكنولوجيا الجديدة التي أُستحدثت أثناء الجائحة لسنوات قادمة (براينت وآخرون ٢٠٢٠). وُجِدَ، وفقاً لشراكة التعلم النقدي (CaLP) (٢٠٢٠: ١)، أن الجائحة تقود تحولاً سريعاً نحو القنوات عن بعد والقنوات الرقمية للتسجيل من أجل المساعدة النقدية والقسائم وتسليمها ورصدها بالنسبة للبيانات البيومترية على وجه التحديد. قد تصبح هذه التحولات "الطبيعي الجديد"، حيث تجلب الفرص وتتطلب دراسة متأنية للمخاطر المتعلقة بالبرمجة الآمنة وإدارة البيانات.

وفقاً لأحد الفاعلين في القطاع الخاص، فإن كوفيد-١٩ "سرّع من التوجه نحو تقنية عدم التلامس ... خاصة البيانات البيومترية لراحة اليدين نظراً لقبولها الاجتماعي العالي ويمكن إجراؤها عن بُعد". وبالمثل، تم تكييف معدات مسح قزحية العين مع الجائحة عن طريق إزالة أغشية العين ووضع الماسحات الضوئية بعيداً، مما يجعل العملية بلا تلامس. ومع ذلك، أشار أحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية أخرى إلى أنه على الرغم من تمكنهم من التحول بسهولة إلى العمل عن بُعد منذ تطبيق تقنية التعرف على الصوت للسماح بالصرف النقدي، إلا أنه يفضل العمل في المجتمعات ووجد أن العمل عن بُعد "يمثل تحدياً لأنه ليس لدينا علاقة مع المستجيبين وليس لدينا وصول إلى النوع ذاته من المعلومات الأساسية".

١١.٢ الحجج المؤيدة للبيانات البيومترية (والمعارضة لها)

تحول المنظمات الآن إلى البيانات البيومترية للأسباب نفسها التي كانت عليها عندما نفذتها في البداية في أوائل الألفية: للقضاء على الاحتيال، وتقليل الازدواجية، وتلبية متطلبات الضمان بالمانحين، وتشجيع الثقة في الدول التي تستقبل لاجئين مستضعفين لإعادة توطينهم. لوحظت مزايا أخرى منذ ذلك الحين: ترى المنظمات أنها أكثر موثوقة، وغالباً ما يطلبها مقدمو الخدمات المالية لتقديم المساعدة النقدية والقسائم نظراً لارتفاع مستوى الضمان المطلوب لتحديد المستفيدين (انظر المربع ٣). وفي الواقع، ازداد استخدام البيانات البيومترية والمساعدة النقدية والقسائم بالتوازي على مدى العقدين الماضيين. وبالنسبة للمُسجّلين، تذكر المنظمات بأن استخدام البيانات البيومترية يؤدي إلى هويات أكثر أمناً، ويمنع سرقة الهوية، ويمكن أن يبسط العمليات بالقضاء على الحاجة إلى قيام المنظمات المختلفة بتسجيلات متعددة (ووبي وآخرون ٢٠١٩).

ومع ذلك، لا تزال الأدلة العامة على منافع البيانات البيومترية للحد من الاحتيال ضئيلة (مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) ٢٠١٦، ورحمان ٢٠١٨، وكورين ٢٠١٩). في مثال نادر منشور، تم تسجيل أقل من ٥٠٠ من بين أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ لاجئ مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في إثيوبيا (أقل من ٠.١٪) مرتين (بيكر ورحمان، ٢٠٢٠). تتمثل المشكلة الرئيسية في العثور على هذا النوع من البيانات، وفقاً لأحد المبلغين، في أن المؤسسات غالباً ما لا يكون لديها خط أساس لمستوى الاحتيال لديها لتحديد ما إذا كان قد تحسن أم لا.

رحب اللاجئون في أوغندا بالتحقق، وفقاً لأحد المبلغين في قطاع الأبحاث، لأنهم يعرفون أن اللاجئين يبالغون في عدد أفراد عائلاتهم للحصول على المزيد من المساعدات. فقد اعتقدوا أنه إذا قل الاحتيال، فإن كمية المساعدة التي سيتلقونها ستزداد وستنتشر المساعدة إلى المزيد من الأشخاص. ومع ذلك، في الواقع، أُستخدِمَت تمارين التحقق باستخدام البيانات البيومترية لتقليل المبلغ الإجمالي للمساعدة المقدمة، وليس لتوسيعها أكثر (برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ٢٠١٥، وتاكل ٢٠٢٠). وعلى نحو مماثل، وفقاً لأستون (٢٠٢٠)، على الرغم من أن نُظُم الرعاية الاجتماعية الرقمية الحكومية قد قُدِّمَت على أنها إثارية ومحاولة لضمان استفادة المواطنين من المكاسب التكنولوجية، إلا أنها في الواقع أدت إلى تخفيضات هائلة في الميزانية،

وتقليل المستفيدين، والقضاء على الخدمات، وأشكال مزعجة من الاشتراطات، وعكس كامل لفكرة أن الدولة مسؤولة أمام الفرد. والواقع أن استخدام الدول للنظم الرقمية جعل أصحاب الحقوق مقدمي طلبات، حيث يُطلب من الناس إثبات أنهم يستحقون المساعدة (أستون، ٢٠٢٠). ويمكن تحديد تحول مماثل في رقمنة المساعدة الإنسانية؛ حيث يمكن أن تعمل البيانات البيومترية على تعزيز هذا التغيير.

وعلاوة على ذلك، تحدث غالبية الاحتيال - من حيث القيمة، إن لم يكن بالأرقام - في المساعدات الإنسانية في المراحل الأولى، على المستوى التنظيمي للمشتريات، وليس في المراحل النهائية، على مستوى المستفيدين من التسجيل المزدوج (رحمان ٢٠١٨، وشوميكرو وآخرون ٢٠١٨). كما ذكر أحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية عندما سُئل عن الاحتيال، أن "معظمنا يعترف بأن الاحتيال الذي يحدث من جانب المستفيدين ضئيل مقارنة بالاحتيال الذي يحدث في بقية المنظمة، لكننا نبرر البيانات البيومترية بخطر الاحتيال"، في محاولة منها لتبدو وكأنها تتخذ إجراءات. لم تُستخدم البيانات البيومترية بعد لحل مشكلة الاحتيال في المراحل الأولى، على الرغم من أن كونر وماريلي (٢٠٢٠) يشيران إلى أن نوعاً آخرًا من التكنولوجيا - سلسلة الكتل - قد يوفر طريقة لإدخال الشفافية في هذه العمليات، مع إدخال المعاملات التي تتم في أنحاء سلسلة التوريد في سجل ثابت (انظر أيضا كوي وفاست، ٢٠١٩). ومع ذلك، قد لا تفوق فوائد شفافية سلسلة الكتل قدرتها على المراقبة وانتهاك الخصوصية (تشرين، ٢٠٢٠).

وتتركز مبررات أخرى للبيانات البيومترية على أنها أكثر كفاءة من الأساليب السابقة لجمع البيانات. وعلى الرغم من أن هذا قد يكون صحيحا بالنسبة لتلبية متطلبات المانحين بسبب ارتفاع مستوى عمليات الضمانات والتشديد التي تتبع إنشاء النظام، فإن الكفاءة المالية ليست مؤكدة. وغالبًا ما تكون أي مكاسب هنا محدودة بتكلفة تنفيذ النظم البيومترية وتشغيلها (ماغنيت ٢٠١١، ووي وآخرون ٢٠١٩). ففي كينيا، على سبيل المثال، أفادت التقارير أن التسجيل البيومتري كلف ٥١٤ مليون دولار (شركة كابغيميني كونسلتنغ ٢٠١٩)، في حين بلغ إجمالي عقود مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع شركة IrisGuard بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨ ما مجموعه ٣٠٣ مليون دولار (ليمبرغ-بيدرسن وهابوتي، ٢٠٢٠). وفي هذه الحالات، ربما استند تنفيذ البيانات البيومترية جزئيًا إلى ما وصفه أحد الذين أُجريت معهم مقابلات بأنه "شيء يمكننا القيام به وليس علينا فعله".

٢٠٢ أين نحن الآن: البيانات البيومترية والنقد واللاجئين في الأردن

استضاف الأردن لاجئين سوريين منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية والحرب التي تلتها في سوريا في آذار/مارس ٢٠١١، مع تسجيل البيانات البيومترية ومسح قزحية العين للوصول إلى النقد بالنسبة للسوريين في الأردن بداية من العام التالي (غيلبرت وأوستن، ٢٠١٧). وبعد عشر سنوات، لا يزال الأردن موطنًا لأكثر من ٧٥٠,٠٠٠ لاجئ (باستثناء اللاجئين الفلسطينيين) - وجميعهم تقريبًا سوريون (٨٨,٠٣٪) يعيشون خارج المخيمات (٨٣٪) وسُجّلت بياناتهم البيومترية باستخدام تكنولوجيا مسح القزحية (٨٥,٤٪) (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٢١ ب). يُطلب من جميع اللاجئين السوريين التسجيل للحصول على بطاقة أمنية لدى وزارة الداخلية عند دخولهم البلاد قبل التسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إذا كانوا بحاجة إلى مساعدة - وتشمل عمليتنا التسجيل تقديم البيانات الشخصية الأساسية ومسوحات القزحية وتؤديان إلى الحصول على بطاقة أمنية بيومترية من وزارة الداخلية ووثيقة "إثبات التسجيل" أو شهادة طالب لجوء/لاجئ من المفوضية - على الرغم من أن بعض السوريين ربما يكونوا قد استقروا في المناطق الحضرية دون تسجيل (ويلسون وكاسويل، ٢٠١٨).

توفر شركة IrisGuard تقنية مسح القزحية المستخدمة في الأردن، وهي تلتقط صورة رمادية للقزحية عند التسجيل وتحولها إلى هوية فريدة يمكن التحقق منها. تتصل المساحات الضوئية للقزحية بـ EyeCloud®، وهو خادم تديره المفوضية يخزن قالب القزحية بالإضافة إلى بيانات شخصية أخرى بأمان (باه، ٢٠٢٠). لا تتصل شركة IrisGuard ولا مقدم الخدمات المالية السجل الشخصي أو البيومترية.

على الرغم من كتابة الكثير من التقارير والأبحاث عن استخدام مسح القزحية للوصول إلى المساعدات النقدية في مخيمات اللاجئين في الأردن (دانيالز ٢٠١٨، وجوسكالين ٢٠١٨)، إلا أنه يُستخدم أيضًا في ماكينات الصراف الآلي خارج المخيمات، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن معدات مسح القزحية كانت جزءًا من ماكينات الصراف الآلي لبنك القاهرة عمان في الأردن منذ عام ٢٠٠٨ (أوكارول، ٢٠٠٨). وفي الواقع، الأردن فريد من نوعه من نواح عديدة. فقد أتمت نظام بيومتري لأنه كان بالفعل جزءًا من البنية التحتية للبلد، عوضًا عن البيانات البيومترية التي تكون مدفوعة من المانح أو الوكالة للوفاء بالمتطلبات. وقد ثبت أن محاولات تكرار نظم مماثلة في بلدان أخرى أصعب بكثير بسبب الافتقار إلى الآليات القائمة. فلبنان، على سبيل المثال، لديه سكان مماثلون يتمتعون بنظام مماثل للتحويلات النقدية، لكنه لا يستخدم مسح القزحية لأن البلاد ليست مجهزة لذلك، ووفقًا لأحد المبلغين، لم تكن الحكومة مهمة بذلك.

تُوزَع غالبية المساعدة النقدية والقسائم في الأردن من جانب وكالتين تابعتين للأمم المتحدة - برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وفي أيار/مايو ٢٠٢١، قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم لأكثر من ٢٥٢,٠٠٠ فرد من خلال التحويلات النقدية (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٢١ب) ووزعت المفوضية النقد على ٣٣,٠٠٠ أسرة (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ٢٠٢١ أ). توزع منشأة النقد المشترك (CCF) - وهو اتحاد يضم وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية والحكومة الأردنية^٥ - أكثر من ٩٠٪ من المساعدات النقدية للاجئين خارج المخيمات باستخدام قاعدة بيانات القزحية التابعة للمفوضية، ومقدم واحد للخدمة المالية (غيلبرت وأوستن ٢٠١٧، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ٢٠١٧، وباه ٢٠٢٠).

ومن بين اللاجئين الخمسة وأربعين الذين أُجريت المقابلات معهم من أجل هذه الدراسة، فضل ثلثاهم (٢٩) تلقي مساعدة نقدية على بطاقة الصراف الآلي، وفضل عشرة (١٠) مسوحات القزحية، ورفض ستة (٦) منهم ذكر تفضيلهم لأهم شعروا بأنه ليس لديهم خيار فيما سيتلقونه. وكانت الأسباب الأكثر شيوعاً لتفضيل بطاقة الصراف الآلي هي أن أحد أفراد الأسرة الآخرين يمكنه الحصول على المساعدة لهم إذا لم يتمكنوا من الذهاب إلى ماكينة الصراف الآلي، وغالباً ما كانت معدات مسح القزحية لا تعمل بصورة صحيحة وبدت البطاقة آمنة تماماً مثل مسوحات القزحية - على الأقل بالنسبة للاجئين الذين أُجريت المقابلات معهم - لأن رقم التعريف الشخصي للبطاقة (PIN) كان معروفاً لحامل البطاقة. بينما كان سبب اختيار الأشخاص العشرة الذين أُجريت معهم مقابلات وفضلوا مسوحات القزحية لهذه التقنية يرجع إلى عدم فهمهم لكيفية استخدام البطاقة أو خوفهم من فقدان بطاقتهم أو رقم التعريف الشخصي الخاص بهم أو احتفاظ الماكينة بالبطاقة إذا أدخلوا رقم تعريف شخصي غير صحيح ثلاث مرات.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة ليست نموذجية، إلا أن واقع أن نسبة كبيرة من الأشخاص الذين تمت استشارتهم لهذه الدراسة لم يفضلوا استخدام فحوصات القزحية لتلقي مساعدتهم يجب أن يجعلنا نتأني بالمقارنة مع الدراسة التي أجرتها المفوضية في عام ٢٠١٦، والتي وجدت أن ٩٥,٥٪ من أولئك الذين يتلقون مساعدات نقدية كانوا "راضين عن الطريقة التي تُصرف بها الأموال" (غيلبرت وأوستن، ٢٠١٧: ١٤). لا يزال الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات لهذه الدراسة وذكروا أنهم لم يواجهوا صعوبة في استلام الأموال باستخدام مسوحات القزحية يفضلون بطاقة ماكينات الصراف الآلي. ومع ذلك، قال العديد منهم إنهم راضون أيضاً عن مسوحات القزحية إذا كان ذلك يعني الاستمرار في تلقي المساعدات - وهو تعليق يسلط الضوء على اختلال توازن القوى بين الجهات التي تقدم المساعدات ومتلقيها. كما كان هناك تصور بين المستجيبين بأن النقد الذي يُسلم من خلال مسح القزحية كان أكثر ضماناً من ذلك الذي يُسلم من خلال البطاقة، وقد يرجع ذلك جزئياً إلى الانتظار لمدة تتراوح بين ٣ إلى ٤ أشهر لتغيير الطرائق التي أفاد بها اللاجئون.

ووفقاً لما ذكره أحد العاملين في الأمم المتحدة، فإن البيانات البيومترية مفيدة بصفة خاصة في البرمجة النقدية لأن "النقد يحتاج إلى مستوى أقوى من الضمان" بأن الأموال تذهب إلى المتلقي المناسب - وهو مستوى أعلى بكثير مما هو عليه بالنسبة لشيء مثل برامج التغذية المدرسية. وفي الواقع، أقر العديد من الذين أُجريت معهم مقابلات في الأردن بأن هذا هو الغرض من البيانات البيومترية. كما أوضح أحد الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم:

يقولون إن الغرض من أخذ البيانات البيومترية للعين هو التأكد من أن الأشخاص الذين يأخذون المساعدات هم الأشخاص الذين من المفترض أن يتلقوها، مما يعني أنه عندما يعود شخص ما إلى سوريا، فإنه يترك بطاقته هنا وتبدأ عائلة أخرى في تلقي المساعدة.

ومع ذلك، وكما أوضح أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، فإن القفزة لتنفيذ البيانات البيومترية كانت سابقة لأوانها "لأنه كان من الممكن أن تكون هناك حلول أخرى، لكن لم يتم استكشافها لأنه بدا أن البيانات البيومترية تحل كل هذه المشكلات". وفي الواقع، ووفقاً لمبلغ آخر، يتزايد استخدام البيانات البيومترية في حالات جديدة لا يوجد فيها مبرر لذلك، وكما أشار باحث آخر، ينبغي طرح الأسئلة قبل أي تنفيذ جديد، مثلاً "هل البيانات البيومترية ضرورية لتوزيع المساعدات أو النقد؟ هل يمكن فعل ذلك بطريقة أقل خطورة؟ بمقاومة أقل؟"

٥ حتى يونيو ٢٠١٩، ضمت منشأة النقد المشترك خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية (ILO)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونسيف) وستة عشرة (١٠) منظمة غير حكومية (منظمة العمل لمكافحة الجوع والفقر، وهيئة كير الدولية، ومشروع إصلاح الضمان، والمجلس الدانماركي للاجئين، ومنظمة Finn Church Aid، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وإنترسوس، ومنظمة Medair، وفيلق الرحمة، ومنظمة Nippon International Cooperation for Community Development، ومنظمة الإسعاف الدولي، وهيئة إنقاذ الطفولة، ومنظمة أرض الإنسان، ومنظمة رياح الأرض، ومنظمة World Relief Deutschland، ومنظمة الرؤية العالمية)، وسبع حكومات بلدية في الأردن (الكرك، والمفرق، والوسطية، والرمثا، ومأدبا، ودير علا، والطيبة) (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشراكة التعلم النقدي، ٢٠٢٠). برنامج الأغذية العالمي - إحدى وكالات الأمم المتحدة الرئيسية التي تقدم المساعدة النقدية والقسائم في الأردن - ليس جزء من منشأة النقد المشترك لأنه يقدم مساعداته عبر القسائم (غيلبرت وأوستن، ٢٠١٧).

٣٠٢ إلى أين نحن ذاهبون: مستقبل البيانات البيومترية

على الرغم من أن البيانات البيومترية قد أثارت العديد من إشارات الخطر على مدى العقدين الماضيين، إلا أنه من غير المفيد "أن نكون رجعيين في نظرتنا إلى التكنولوجيا"؛ فمن غير المرجح أن يتم التخلص منها تدريجياً في أي وقت قريب، أو على الإطلاق (سانديك وآخرون، ٢٠١٤: ٢٢١). وبدلاً من ذلك، اتفق العديد من الذين أُجريت معهم مقابلات على أن البيانات البيومترية من المرجح أن تصبح "واسعة الانتشار" و"أكثر توجيهاً"، وتدعم جميع أنواع التطبيقات والتدخلات الأخرى - في المساعدات الإنسانية، وكذلك في العالم ككل. كما أنه من غير المفيد افتراض أن "التكنولوجيا محايدة" وأن فوائدها تفوق المخاوف منها (غيلب وكلارك، ٢٠١٣: ١٧). وبدلاً من ذلك، ينبغي تبني نهج غير مستقطب^٦، وينبغي للعلماء على القضايا الإنسانية إيجاد سبل لتحسين نُظُم الهوية الرقمية والتكنولوجيا البيومترية الحالية مع التخفيف من مخاطرها.

ورأى بعض الذين أُجريت معهم مقابلات أن مستقبل البيانات البيومترية يتجه نحو المزيد من التشغيل البيئي - مع نُظُم الأخرى والتكنولوجيات الأخرى. وأشار العديد منهم إلى أنه من غير المرجح أن تقبل الحكومات في المستقبل العديد من النُظُم الخاصة - نظام واحد لكل وكالة - وستضغط لتوحيدها. وتحدث آخرون عن الجمع بين البيانات البيومترية والذكاء الاصطناعي. وأشار أحد الفاعلين في القطاع الخاص إلى أن الذكاء الاصطناعي بدأ بالفعل يكتسب اهتماماً في حيز البيانات البيومترية، لا سيما في تحليل أنماط شحمة الأذن، والتي ذُكرت في إحدى المقابلات باعتبارها أفضل طريقة لتسجيل البيانات البيومترية للرضع. غير أن عاملاً آخر في قطاع العمل الإنساني حذر من استخدام الذكاء الاصطناعي: "عندما يحاول الناس بيع حلول الذكاء الاصطناعي، وكانت هناك قيم متطرفة^٧ لا تعمل جيداً، أننا نعمل مع القيم المتطرفة فحسب".

وعلى النقيض من ذلك، رأى آخرون ممن أُجريت معهم مقابلات أن الهدف من نُظُم الهوية الرقمية في المستقبل ينبغي أن يكون إعادة السلطة إلى المستخدمين النهائيين من خلال الدفع بالهوية الوظيفية نحو بطاقة هوية ذاتية السيادة. ومن المشروعات التي تعمل من أجل ذلك هو "الهوية الكريمة" (DIGID)، وهي منصة مفتوحة المصدر للهويات الرقمية تعمل عبر قواعد البيانات التي تستخدمها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، حيث يكون الوضع الافتراضي هو وجود نظام دون قياسات بيومترية. ومع "الهوية الكريمة"، يعطي المستخدم النهائي موافقته لأي منظمة للوصول إلى أجزاء من المعلومات التي تتطلبها بدلاً من جميع المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات. وأي معلومات إضافية لم تكن موجودة بالفعل في قاعدة البيانات، بما في ذلك وثائق الاعتماد البيومترية، إذا لزم الأمر، ستأخذها تلك المنظمة ولا يتم الوصول إليها إلا من جانب المنظمات التي تحتاج إليها.

وذهب عاملون آخرون في الصليب الأحمر ومنظمة غير حكومية دولية إلى أبعد من ذلك، حيث تحدثوا عن الرغبة في الحصول على هوية مجهولة، أو حتى الابتعاد عن الهوية تماماً وتقدير المساعدة على أساس رموز أو ماكينات مميزة غير مرتبطة بالبيانات البيولوجية. وكما قال هذا العامل: "في النهاية، كل الهوس بأسماء الناس وأشياءهم مجرد خيال. إنها مدينة فاضلة نظاردها لمحاولة تطير هوية الناس". ومن المرجح أن يكون انتشار نُظُم الهوية الرقمية التي يجري الترويج لها في الوقت الحالي تحدياً في حد ذاته، ومن غير المرجح أن يتم التغلب عليه بسهولة.

٦ وفقاً لويتزبيرغ وآخرون. (٢٠٢١: ٢)، ونهج غير مستقطب هو "الحذر بالقدر ذاته من المدافعين عن التكنولوجيا والنزعة التجريبية السذاجة ومن الخطاب المعادي للتكنولوجيا".

٧ "القيمة المتطرفة" هو مصطلح يُستخدم في الأصل في الإحصاءات لوصف نقاط البيانات التي تختلف اختلافاً كبيراً عن المتوسط.

٣ الهوية الرقمية والإدماج

يتحدث الأشخاص الذين يعملون في القضايا الإنسانية في كثير من الأحيان عن الهويات الرقمية التأسيسية التي تستخدم البيانات البيومترية من ناحية "إعطاء الناس هوية". لم يظهر هذا الوصف إلا مؤخراً، بعد ١٥ عاماً تقريباً من إدخال البيانات البيومترية إلى القطاع، لتزويدها بما يدعوه مادبانو (٢٠١٩: ٥٩٤) بـ "عباءة الشرعية". ويديم الهدف رقم ٩٠١٦ من أهداف التنمية المستدامة هذا المفهوم من خلال ربط الهوية الرقمية التأسيسية بـ "وسيلة لتمكين المجتمعات الشاملة للجميع التي يتمتع فيها الجميع بالوصول المتنقل والمستدام إلى الوضع والحقوق القانونية، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية والطبية وحماية الشرطة والإدماج الاقتصادي" (تشيزمان، ٢٠٢٠: ٤). وأشار العديد من المبلعين في هذه الدراسة إلى ضرورة تحديد دقيق للهدف رقم ٩٠١٦ من أهداف التنمية المستدامة لإعطاء هوية قانونية لمن يحتاجون إليها مع الاستمرار في حماية أولئك الذين تجعلهم الهوية الرقمية التأسيسية عرضة للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي مساواة جميع نُظم الهوية الرقمية بالهوية القانونية التي يستهدفها الهدف رقم ٩٠١٦ من أهداف التنمية المستدامة. بالنسبة لمعظم اللاجئين، لا يعزز الحصول على هوية رقمية حقوقهم، التي لا تزال مقيدة بسياسات البلد المضيف، وبالتالي لا تتناسب مع تطلعات الهدف رقم ٩٠١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

علاوة على ذلك، فإن هذه السردية الخاص بـ "منح الأشخاص هوية" (بدلاً من وثيقة هوية) تعزز الهوية الرقمية كوسيلة للإدماج - خاصة بالنسبة للنازحين قسرياً أو عديمي الجنسية - دون الاعتراف بالهوية الذاتية الحالية. لا يعني الاستبعاد من برنامج للهوية الرقمية أن شخصاً ما ليس لديه هوية مثلما لا يعني إدماجه في أحد هذه البرامج أن لديه هوية رقمية. لا يمكن للمنظمات إعطاء هوية لأي فرد، وتخطر محاولة القيام بذلك بتجريدته من إنسانيته، كما يشير إلى ذلك رحمان (٢٠١٨). يقترح البعض الآخر أن اختزال الهوية المميزة للإنسان إلى أرقام من خلال البيانات البيومترية هو بالفعل تجريد من الإنسانية (شركة Capgemini Consulting، ٢٠١٩).

لا يفكر اللاجئون، بناءً على المقابلات التي أُجريت في الأردن، في البيانات البيومترية الخاصة بهم باعتبارها جزء من هويتهم الذاتية، بل مجرد وسيلة لتلقي المساعدة - مُعرّف منفصل عن هويتهم وفي نفس الوقت جزء لا يتجزأ منها. أشار الكثيرون إلى أن الغرض من مسح قزحية العين هو التأكد من أنهم مؤهلون للحصول على المساعدة لأن عمليات مسح قزحية العين لا تتغير. ومع ذلك، كما سيرد في القسم ٤، لم يتساءل معظمهم عن سبب أخذ البيانات البيومترية الخاصة بهم لأنه، كما أشاروا، "أنا بحاجة إلى كل قرش، لذلك لم أسأل" و"عندما يهرب المرء من حرب وتعذيب وأجساد المكسورة، فإننا لم نهتم بما سيفعلونه بقزحية العين، لم تكن نسأل عن أي شيء". وبالتالي، فإن التخلي عن البيانات البيومترية الخاصة بالفرد ليس مسألة خصوصية مثلما أن عدم الاضطرار إلى إعطاء البيانات البيومترية مسألة امتياز - وهو امتياز لا يشعر اللاجئون في الأردن الذين يكافحون لتغطية نفقاتهم بأنه لديهم.

مربع ٥. البيانات البيومترية والإدماج المالي

لم يُترجم الإدماج في نظام البيانات البيومترية للمساعدة النقدية إلى إدماج مالي أوسع للمستخدمين النهائيين. لا يُسمح للاجئين في العديد من الأماكن، بما في ذلك الأردن، بفتح حسابات مصرفية لتوفير الأموال وسداد المدفوعات، لكن توجد لديهم حسابات فرعية تحت مظلة الحساب الرئيسي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أو برنامج الأغذية العالمي (باه، ٢٠٢٠). ومع ذلك، في الأردن، تنفذ المفوضية مشروعاً تجريبياً مع البنك المركزي الأردني لترويج محافظ الهواتف المحمولة للاجئين باعتبارها من خطة الإدماج المالي (عمورة وكارلايل، ٢٠١٩). يمكن أن يساعد هذا النوع من الحل البديل في المواقف التي توجد فيها مخاوف بشأن خصوصية البيانات لأن العناية الواجبة تسري على صاحب الحساب الرئيسي فحسب وليس على المستفيدين الأفراد (رافتري، ٢٠٢١ ب). ومع ذلك، فإن النظام يحظر المزيد من الإدماج المالي، مما يعيق الاعتماد على الذات ووكالة اللاجئين. أُجريت ترتيبات مماثلة لتسجيل شريحة اشتراك الهاتف المحمول، لكن، كما يشير مارتين (٢٠١٩: ٢٩)، على الرغم من أن "هذه الحلول الرسمية قد لا تكون مثالية من منظور الإدماج، إلا أنها توفر وسيلة فعالة، والأهم من ذلك، وسيلة قانونية لتسهيل الوصول في سياقات معينة لا تكون فيها الوسائل الأخرى مفتوحة".

١٥٣ أسباب وتبعات الاستبعاد من نُظْم الهوية الرقمية

زعم بعض الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم أن نُظْم التسجيل البيومترية للهويات التأسيسية "لا تستبعد أي شخص". يسمح نظام مثل نظام التسجيل الخاص بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في رأيهم، بإدماج اللاجئين الذين كان من الممكن استبعادهم من نظام تسجيل الهوية التأسيسية للدولة المضيفة. حتى أولئك الذين لا يريدون تسجيل بياناتهم البيومترية أثناء عملية التسجيل للحصول على وضع اللاجئين لا يزال بإمكانهم التسجيل للحصول على بطاقة هوية تأسيسية.

ومع ذلك، فإن الاستبعاد من نُظْم الهوية الرقمية يعني على نحو متزايد الاستبعاد من المساعدات، حيث إن البيانات البيومترية غالبًا ما تكون مطلوبة ضمناً لتقديم الخدمة في حالات النزوح الممتدة، لا سيما بالنسبة للتحويلات النقدية المتكررة (انظر المربع ٥). البيانات البيومترية، مثل جميع التقنيات، ليست غير متحيزة، وقد أظهرت العديد من الدراسات أن هذه التحيزات تعيد إنتاج الأحكام المسبقة والتمييز. كما أوضح أحد الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم:

سيكون أي متطلب خاص بالهوية إقصائيًا بشكل أو بآخر. سبب حصولك عليها هو إثبات أنك مؤهل أو ليتمكن الأشخاص من حجبك على أنك غير مؤهل، وفي كل مرة يكون هناك شيء تحتاج إلى الحصول إليه أو تقنية تحتاج إليها للوصول إلى شيء ما، فإنها ستكون إقصائية... هناك حتمًا أنماط إقصاء متزايدة لأن كل تقنية بها طبقات ضمنية من الإقصاء، وسيعتمد هيكل الإقصاء على السياق والفئة السكانية.

يمكن أن يحدث الإقصاء في نُظْم الهوية الرقمية، قبل أن تدخل التكنولوجيا في العملية، كما هو الحال في نُظْم التسجيل الورقية. على سبيل المثال، تشمل العوائق التي تحول دون الإدخال عمليات التسجيل التي لا تتطابق مع أوضاع الأشخاص، مثل مراكز التسجيل التي لا تقع في مكان مناسب أو لا يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها، وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، بما ذلك الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، والأعراف الثقافية والاجتماعية للأشخاص، مثل الاضطرار إلى إزالة الحجاب عن الصور الفوتوغرافية أو انتظار الجنسين في الطابور ذاته أو لأسباب دينية (بيكر ورحمان ٢٠٢٠، وخوري ٢٠٢١). يمكن للأشخاص المهمشين بالفعل في المجتمع، مثل أولئك الذين لديهم توجهات جنسية متنوعة وهويات وتعبيرات جنسانية أو أقليات عرقية مضطهدة، أن يكونوا أقل استعدادًا للمشاركة في عمليات التسجيل التي قد يرون أنها تطفلية وعالية الخطورة. كان بعض السكان في كينيا قلقين من إمكانية استخدام البيانات البيومترية التي تم جمعها من أجل أبحاث فيروس نقص المناعة البشرية "من جانب الشرطة لاستهداف السكان الرئيسيين المُجرمين بالاعتقال (منظمة KELIN ومنظمة Kenya Key Populations Consortium، ٢٠١٨: ١٠). وفي حين أن بعض المنظمات غير الحكومية تمنح الناس خيار التسجيل دون الكشف عن هويتهم، فإن هذا الخيار لا يمتد أبدًا إلى المساعدة النقدية والقسائم.

من الصعب التنبؤ بأسباب أخرى للإقصاء. كانت هناك شائعة في إثيوبيا، وفقًا لأحد العاملين في القطاع الخاص، بأن الضوء الأحمر الموجود أعلى ماسح قزحية العين مرتبط بجماعة "المتورون". في رأيه، "لا يمكن التفكير في هذه الأشياء مسبقًا لأننا لن نعرف ماذا ستكون، لذلك ينبغي تخصيص الموارد لهذا الأمر عند نشر البيانات البيومترية". ظهرت هذه القصص وقصص مماثلة في دراسات أخرى. يعتقد اللاجئين في إثيوبيا وبنغلاديش أنه قد ثبت من الاختبارات أن ماسح قزحية العين يسبب أمراض العيون - وهو ادعاء اقترح البعض أنه قد رُوِّج له أيضًا من جانب أولئك الذين يجرون المسح (بيكر ورحمان، ٢٠٢٠). عندما تستمر مثل هذه العثرات والروايات الكاذبة، فإن الناس يكونون أقل استعدادًا للمشاركة في التكنولوجيا، مما يؤدي إلى شكل من أشكال الإقصاء الذاتي الذي يصعب تصحيحه بدلاً من منعه في المقام الأول.

أيضًا يمكن أن يؤدي إخفاق التكنولوجيا أيضًا إلى الاستبعاد من نُظْم الهوية الرقمية. فعلى سبيل المثال، لا تعمل عمليات مسح بصمات الأصابع جيدًا بالنسبة للأشخاص الذين أمضوا حياتهم في العمل اليدوي أو كبار السن أو أولئك الذين تكون بصمات أصابعهم باهتة جدًا. لا تعمل فحوصات قزحية العين جيدًا مع الأشخاص الذين يعانون من ضعف في الرؤية وتعمل بصورة أفضل مع ذوي العيون الفاتحة اللون، بينما تعمل تقنية التعرف على الوجه بصورة أفضل على ذوي البشرة الفاتحة اللون (ماغنيت، ٢٠١١). قال أحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية تستخدم هذه التقنيات إنه عندما تحقق (على سبيل المثال، في حالة شخص أصم يستخدم نظام التعرف على الصوت أو شخص فقد أطرافه باستخدام البيانات البيومترية لبصمات الأصابع)، عادةً ما يتم إيجاد حلول بديلة باستخدام البيانات البيومترية لأحد أفراد الأسرة. وحسب كلامه، "نجد طريقة أخرى عندما لا تعمل الاستراتيجية". وبالمثل، أفاد عامل آخر في منظمة غير حكومية دولية أنه إذا لم يعمل مسح قزحية العين من أجل المساعدة النقدية والقسائم، فسيحصل مقدم الطلب على بطاقة صرف آلي أو شريحة اشتراك الهاتف المحمول ومحفظة هاتف محمول بدلاً من ذلك.

ومع ذلك، لم تكن جميع المنظمات تستوعب ذلك، عندما تحدث إخفاقات في التكنولوجيا، لأي سبب من الأسباب، عادةً ما يُتهم المستخدمون النهائيون بالاحتيال قبل التشكيك في التكنولوجيا (حسين ونايست ٢٠١٣؛ وجاكوبسن ٢٠١٧؛ وسيلولفيدا كارمونا ٢٠١٩). يمكن أن يكون عدم الثقة في قصص الأشخاص وتأكيدهم على أنهم من

يقولون إنهم هم أمر محبط، بينما يُنظر إلى الماكينات على أنها معصومة من الخطأ. مثال توضيحي على ذلك هو عندما عاد مصور ناشيونال جيوغرافيك إلى أفغانستان ليجد الفتاة الأفغانية التي ظهرت على غلاف المجلة في عام ١٩٨٥ لم يصدقها أو عائلتها عندما أكدوا له أنها الفتاة ذاتها. بدلاً من ذلك، استخدم مسح قزحية العين - بمساعدة عينيها فاتحة اللون - لإثبات أنها هي الفتاة نفسها كما قالت هي وعائلتها (ماغنيت، ٢٠١١).

في حالات أخرى، نتج الإقصاء عن الإدماج السابق. في كينيا، على سبيل المثال، يجد الكينيون الذين سجلوا أنفسهم بصفتهم لاجئين صوماليين في أوائل التسعينيات لتلقي المساعدة خلال فترات الجفاف أنفسهم غير قادرين على التسجيل للحصول على بطاقة الهوية الوطنية الكينية - وهو وضع سياسي بقدر ما هو تقني. يتعامل عدد قليل من آليات الإنصاف مع الحكومة الكينية مع "الأنماط الطويلة الأمد للتمييز ضد الشماليين والصوماليين" في حين تمثل "مشكلة التسجيل المزدوج في كينيا حكاية تحذيرية من الاندفاع نحو نُظُم البيانات البيومترية المركزية والتشغيل البيئي المتزايد في قطاع العمل الإنساني"، حيث أثار "الدليل المتواصل للهوية الشرعية" مخاطر الإقصاء (ويتزبرغ، ٢٠٢١: بلا رقم صفحة). حولت الهوية الرقمية والبيانات البيومترية النموذج إلى الإقصاء الافتراضي بدلاً من الإدماج الافتراضي.

٢٠٣ تجارب إقصاء اللاجئين في الأردن

على الرغم من أن جميع اللاجئين في الأردن الذين أُجريت المقابلات معهم من أجل هذه الدراسة كانوا يتلقون المساعدة أو سبق لهم تلقيها من خلال مسح قزحية العين، إلا أنهم ما زالوا يخضعون لممارسات إقصائية للعديد من الأسباب الموضحة في القسم السابق، فضلاً عن الخصائص الديموغرافية مثل العمر، والصحة، والمواقع غير الملائمة، والإخفاق التكنولوجي. لا يُحسب الإدماج، إذن، كمستفيد فحسب، بل "الاستفادة من العمل الإنساني على قدم المساواة مع الآخرين" (سيرل وآخرون، ٢٠١٦: ٧). وكما يشير بارييليت وويك (٢٠٢٠: ١٢)، فإن "أي استجابة إنسانية شاملة... تستثمر في الفهم المنهجي للعوائق التي تحول دون الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالحماية والمساعدة والعوائق التي تحول دون مشاركة الأفراد المختلفين". في حين أنه لم يكن من الصعب التغلب على أي من هذه العوائق بالنسبة لمن قابلناهم، إلا أنه لا يزال يتعين التغلب عليها. ناقش العوائق المماثلة التي تحول دون الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمساعدة - لا سيما حول كيفية استخدام البيانات البيومترية الخاصة بهم ومن يمكنه الوصول إلى البيانات الخاصة بهم - في القسمين ١٥٤ و٢٠٤.

كان العمر والصحة عاملين ذكرهما باستمرار الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم على أنهما تحديات تواجه لقي المساعدة من خلال ماكينات الصراف الآلي المزودة بمسح قزحية العين. يمكن أن يعاني كبار السن أو أولئك الذين يعانون من ظروف صحية معينة من إبقاء أعينهم مفتوحة لمعدات المسح. كما أوضح أحد الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم:

بدأت أواجه مشكلات في عيني منذ ثلاثة أشهر. هذا يجعلني أكرر مسح عيني عدة مرات حتى يعمل الماسح، تُصرف الأموال. أحياناً أفق في الطابور أربع أو خمس مرات حتى يعمل. ذات مرة اضطررت إلى العودة في اليوم التالي لإراحة عيني أثناء الليل. أطلب من شخص ما أن يأتي معي لتركيز عيني على الكاميرا. لمدة ثلاثة أشهر حتى الآن، لم أستطع التركيز بنفسني، بغض النظر عن الطريقة التي حاولت بها، وتتهمر منها الدموع.

وبالمثل، علق شخص آخر على أنه نظرًا لأنه يصعب على الماكينة قراءة عينيه، "أحياناً ما يساعدني أحد المتطوعين بتثبيت رأسي في الموضع الصحيح حتى يعمل المسح". شارك لاجئ آخر تجربة مماثلة مع والدته:

زوجتي لا تواجه أي عقبات. لكني أرى أن معظم كبار السن، أي شخص يتراوح عمره بين ٥٠ إلى ٦٠ عامًا، يحتاجون من نصف ساعة إلى ساعة حتى يتعرف الماسح على قزحية العين. والدي واحدة من هؤلاء الناس. المشكلة في القزحية وليست في الماكينة. عندما حصلت والدي على المساعدة الشتوية، كان عليها استخدام قطرة عين حتى تتعرف عليها الماكينة.

ومع ذلك، فإن كون المرء شابًا لا يضمن أن تكون العملية سريعة. "بما أن زوجتي صغيرة، عادة ما تكون سريعة"، تابع قائلاً،

لكن ذلك يعتمد على الماكينة. هناك العديد من المشكلات في ماكينات الصراف الآلي حيث يحاول بعض الناس الوقوف في الطابور والوقوف أمام أولئك الذين كانوا ينتظرون لمدة ساعتين في الطابور. يستغرق الأمر من زوجتي حوالي ساعتين إلى ثلاث ساعات للحصول على دورها والحصول على المساعدة.

غالبًا ما يكون كبار السن أو الذين يعانون من ظروف صحية غير قادرين على الانتظار في طوابير الانتظار الطويلة هذه، والتي تكون أسوأ في يوم صرف الأموال. يلجأ البعض إلى إحضار الكراسي لأنهم "لا يستطيعون الوقوف على أقدامهم لفترة طويلة"، وفقًا لما ذكره أحد الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم

- مما ينفي الحجة الشائعة بأن المساعدة النقدية والقسائم التي أُفْرِجَ عنها من خلال ماكينات الصراف الآلي تمنع المستفيدين من الانتظار في طوابير لتلقي المساعدة - بينما يذهب آخرون في الليل أو بعد عدة أيام من الإفراج عنها لتجنب الازدحام - وهو خيار قد لا يكون متاحًا لمن يحتاجون إلى النقود بسرعة. كما أشار أحدهم إلى أنه، "لا يمكنني الانتظار حتى يكون المكان أقل ازدحامًا - مستحيل - لأن صاحب المنزل يقرع بابنا كل يوم يطلب منا الإيجار".

لهذه الأسباب، تساءل العديد من الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم لماذا لم تكن بطاقات ماكينات الصراف الآلي (التي تعمل بصورة أسرع ويمكن استخدامها في العديد من ماكينات الصراف الآلي) هي الطريقة المفضلة بعد سن معينة. حتى أولئك الذين يعانون من ضعف في صحة العين ادعوا أنهم بحاجة إلى تقرير طبي يشهد على حالتهم قبل أن يتم تحويلهم من فحص قزحية العين إلى بطاقة ماكينات الصراف الآلي. أشار غيلبرت وأوستن (٢٠١٧) إلى أن ٧٪ من حالات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين البالغ عددها ٣٢,٠٠٠ أسرة غير قادرين على استخدام مسح قزحية العين لأسباب مثل إعتام عدسة العين أو مرض السكري، ويتم تزويدهم ببطاقة ماكينة الصراف الآلي بدلاً من ذلك. يشير تقرير أحدث إلى أن عدد المستلمين الذين لا يستخدمون مسح قزحية العين يبلغ ١٧٪، وينقسمون الآن بين بطاقات ماكينات الصراف الآلي (١١٪) ومحافظ الهاتف المحمول (٦٪) (صامويل هول، ٢٠٢١).

يرى بعض العاملين في الأمم المتحدة أن المرونة التي يتمتع بها اللاجئين في الحصول على المساعدة "وقتما يريدون" هي أمر إيجابي لنظام البيانات البيومترية (مقتبس في ليمبيرج-بيدرسن وهيلي، ٢٠٢٠: ٦١٤). ومع ذلك، أشار اللاجئون الذين أُجريت المقابلات معهم في هذه الدراسة مرارًا وتكرارًا إلى أنهم يفضلون نظامًا مرئيًا لمن يُسَمَح له باستلام المساعدات عنهم. نظرًا لأن البيانات البيومترية شخصية، فهي أيضًا غير قابلة للمشاركة بطبيعتها. إذا كان الشخص الذي سُجِّل توزيع المساعدات له غير قادر على استلامها - إذا كان مريضًا أو يحتاج إلى العمل أو القيام بمهام أخرى - فلا يمكن تمرير البطاقة إلى فرد آخر من أفراد الأسرة. على حد تعبير أحد المستجيبين، "البطاقة أسهل حَقًّا. فعلى سبيل المثال، زوجي مريض ولا يمكنه الذهاب. يمكنني الذهاب والحصول على المساعدة، لكن مع استخدام البيانات البيومترية لا أستطيع القيام بذلك، وأحيانًا يكون متعبًا جدًا لأنه خضع لعملية جراحية في القلب، لذا فهو دائمًا مريض. وفي بعض برامج الأمم المتحدة، يمكن أن يكون هناك أكثر من شخص واحد (مثل الأم والأب) مسجلين في الرمز البيوميترية، مما يسمح لأي منهم بتلقي التوزيع. ومع ذلك، ليس هذا هو الحال في الأردن، حيث "نختار كل أسرة مستفيدة" مستلم للنقد" واحد، يتم وضعه على قائمة النقد الرئيسية باعتباره المستلم الشهري" (غيلبرت وأوستن، ٢٠١٧: ١٠). على الرغم من أن أحد المبلغين الرئيسيين ذكر أن اللاجئين يمكنهم تغيير مستلم النقد (دون إضافة مستلم آخر)، لم يذكر أي من اللاجئين الذين أُجريت المقابلات معهم ذلك.

كما أُعتبر مكان الإقامة إقصائيًا أيضًا، حيث يعيش بعض اللاجئين بعيدًا عن أقرب ماكينة صراف آلي تابعة لبنك القاهرة عمان. يوجد، وفقًا لباه (٢٠٢٠)، ٨٩ ماكينة صراف آلي تابعة لبنك القاهرة عمان تعمل بتقنية مسح قزحية العين في جميع أنحاء الأردن، لكن بالنسبة للاجئين الذين أُجريت المقابلات معهم من أجل هذه الدراسة، فإن هذا العدد لا يكفي تقريبًا. ذكر الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم أنهم يقضون ما يصل إلى ساعة في الحافلة أو الانتقال إلى محافظات مختلفة للوصول إلى ماكينة صراف آلي مخصصة (تعمل). أشار أحدهم إلى وجود ماكينة صراف آلي واحدة مخصصة في الشارع التجاري الرئيسي في إربد، المدينة التي تضم ثاني أكبر عدد من اللاجئين في الأردن، بينما قال آخرون إن هناك ماكينة واحدة فحسب تابعة لبنك القاهرة عمان مزودة بماسح لقزحية العين في المفرق، المدينة التي يوجد بها ثالث أكبر عدد من اللاجئين في الأردن (انظر الجدول ٢). وفقًا لتقرير رصد ما بعد التوزيع، في عام ٢٠٢٠، تمكن ٢٨٪ من اللاجئين من الوصول إلى البنك في أقل من ١٥ دقيقة واستغرق ٢٦٪ ما بين ١٥ إلى ٣٠ دقيقة، بينما احتاج ٣٦٪ إلى أكثر من ٣٠ دقيقة، واحتاج ما يقرب من نصف المستجيبين إلى القيام برحلتين أو أكثر لسحب المساعدة " (صامويل هول ٢٠٢١: ٢٧).

علاوة على ذلك، تساءل الكثيرون عن سبب الإفراج عن المساعدة من خلال مقدم واحد فحسب للخدمة المالية. قال أحد الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم، عند سؤاله عما يمكن فعله لتحسين العملية: "أفترض وجود عدة بنوك حيث يمكننا استلام مساعدتنا منها، وليس بنك القاهرة عمان فحسب. المشكلة أن الازدحام شديد، وهم يفرجون عن مساعدتنا مع رواتب العسكريين. ويصبح الازدحام شديدًا بالنسبة لنا وللعسكريين".

استشهد جميع من أُجريت المقابلات معهم بالإخفاق التكنولوجي بوجه عام. ذكر العديد من الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم، بالنسبة لمسح قزحية العين على وجه الخصوص، أنه يضطرون إلى قضاء ساعات وحتى أيام في التنقل من ماكينة صراف آلي لأخرى حتى يعثروا على ماكينة تعمل أو تقبل فحص قزحية العين.

يعتمد مسح قزحية العين على الإنترنت. لا تتعرف الماكينة على الأشخاص عندما يكون الإنترنت ضعيفًا. يجب أن تكون الماكينة في الظل أيضًا حتى تتمكن من التعرف عليك. لذلك نواجه بعض المشكلات حتى تتعرف الماكينة على قزحية العين. يجب عليك أيضًا الوصول في وقت معين خلال اليوم عندما تكون ماكينة الصراف الآلي في الظل حتى يمكنها التعرف على القزحية على نحو صحيح ... وأحيانًا ما تتعرف عليها من المرة الأولى، وفي أوقات أخرى اضطر إلى

المحاولة أربع أو خمس مرات. أحياناً أعود في يوم آخر، وأقوم بتغيير البنك في أيام أخرى ... حتى موظفو البنك يخبروننا أنه يتعين علينا العودة عندما تكون ماكينة الصراف الآلي في الظل.

علق شخص آخر تمت مقابلته قائلاً إن الأمر قد يستغرق ما يصل إلى ساعتين حتى تقرأ الماكينة عينيه، و"حتى إذا كان هناك عشرون (٢٠) شخصاً يقفون في الطابور، ودخل شخص معه بطاقة، فإننا نسمح له بتخطي الطابور لأنه لن يحتاج إلى الكثير من الوقت". يتفق هذا مع ما ذكره غيلبرت وأوستن (٢٠١٧: ١٦) من أنه "لا تزال هناك مشكلات تكنولوجية تمنع المستفيدين أحياناً من الوصول إلى أموالهم بسلاسة، بما في ذلك: الحساسية المفرطة لكاميرات ماكينات الصراف الآلي التي لا يمكنها قراءة جميع مسوحات قزحية العين، والتشوش الناتج عن أشعة الشمس المباشرة، ومشكلات الصيانة". أشار أحدث تقرير لرصد ما بعد التوزيع إلى أن ٥٠٪ من المستجيبين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ احتاجوا في المتوسط من ٤ إلى ٧ محاولات لمسح قزحية العين وسحب النقود (صامويل هول، ٢٠٢١).

يبدو أن هناك نقص، وفقاً للأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم، في المساءلة فيما يتعلق بمن يجب أن يصلح النظم عند تعطلها - سواء البنك أو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. كما أشار أحد الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم إلى:

نعاني من تلقي المساعدة عن طريق البيانات البيومترية بسبب ماكينات الصراف الآلي. إما أن تحصل أخطاء مثل عدم كفاية الرصيد في الحساب أو عدم توافق بصمة العينين. تجرب ٢٠ مرة حتى تنجح فتحصل في النهاية ١٠٠ أو ١٥٠ ديناراً أردنياً.^٨ أنا لست وحدي، يعاني الجميع من هذه المشكلات عندما نبذل مدير البنك بذلك، فإنه يخبرنا بأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين هي المسؤولة عن ذلك وليس البنك. يقولون الإنترنت ضعيف.

وعلق أشخاص آخرون أُجريت المقابلات معهم بأنهم لن يقدموا شكوى إلى المفوضية لأنه "إذا أبلغنا عن المشكلات التي تواجهنا في استخدام الهويات البيومترية، فسيقومون بفصلها ... لذلك لا، سأنتظر ساعتين بدلاً من فقدها". لم يذكر أي من اللاجئين الذين أُجريت المقابلات معهم في هذه الدراسة دور مزود التكنولوجيا خلال أي جزء من المقابلة.

ومع ذلك، وفقاً لأحد أعضاء منشأة النقد المشترك في الأردن، فإن العديد من المشكلات لا ترجع إلى المشكلات التكنولوجية، بل لأن اللاجئين يحاولون الوصول إلى المساعدة النقدية والقوائم الخاصة بهم خارج الأوقات والتواريخ المخصصة لذلك يكون رصيد حسابهم غير كافٍ، وبالتنقل للعثور على ماكينات الصراف الآلي التي تعمل، فإنهم يستنفدون الأموال سريعاً من الماكينات التي تعمل.

٤ ثلاثة جوانب تثير الاهتمام بشأن استخدام البيانات البيومترية من أجل الهوية الرقمية

يؤدي استخدام البيانات البيومترية من أجل الهوية الرقمية في البرمجة الإنسانية إلى ثلاثة جوانب تثير الاهتمام لدى المستخدمين النهائيين وأولئك الذين يعملون على القضايا الإنسانية. أولاً، يجب أن يكون لدى المستخدمين النهائيين حرية الاختيار فيما إذا كان يتم تسجيل البيانات البيومترية الخاصة بهم واستخدامها أم لا. بالنسبة للعاملين في مجال العمل الإنساني، يُصَفَى طابع مؤسسي على هذا الاختيار في شكل "الموافقة المستنيرة". ثانياً، يرغب المستخدمون النهائيون في الخصوصية لحمايتهم، وهو ما يتوافق مع كيفية تنفيذ المؤسسات لحماية البيانات ومع من تتم مشاركة البيانات. ثالثاً، يحتاج المستخدمون النهائيون لأن تُوظَّف البيانات البيومترية بصورة أخلاقية، لذلك يجب أن يتصرف العاملون في مجال العمل الإنساني بصورة أخلاقية ومسؤولة فيما يتعلق بكمية البيانات التي يتم جمعها ومع من يتعاونون. هذه الجوانب كلها مبنية على بعضها البعض ومتداخلة. لذلك، يجب على أولئك الذين يستخدمون البيانات البيومترية ألا يخفّفوا من المخاطر المرتبطة بكل جانب فحسب، بل يجب عليهم أيضاً معالجة مخاطر نظام الهوية الرقمية القائم على البيانات البيومترية بصورة أكثر شمولية.

١٠٤ الاختيار والموافقة المستنيرة

يجب أن يكون تسجيل البيانات البيومترية الخاصة بالفرد واستخدامها لإثبات هويته اختياراً يُعطى بحرية ويستند إلى فهم كافٍ لما يحدث - وهما عنصران يُعرفان معاً باسم "الموافقة المستنيرة" (كورين ٢٠١٩: ١٠) وتُعرَّف الموافقة المستنيرة بأنها "منح الإذن مع المعرفة الكاملة للعواقب المحتملة لاستخدام البيانات والهويات الرقمية والتفاعلات عبر الإنترنت والوصول إليها أو مشاركتها". عندما تصبح التكنولوجيات أكثر تعقيداً، يصبح مفهوم "المعرفة الكاملة" غير واقعي بصورة متزايدة - أو، وفقاً لشوميكس وآخرين (٢٠١٨: ١٩)، "أمراً طموحاً إلى حد كبير، وندراً ما يكون ذا معنى، وغالباً ما يكون إشكالياً". عندما تُخزَّن الهويات الرقمية على سلسلة الكتل، على سبيل المثال، فمن غير المحتمل أن تفهمها حتى الوكالات التي تستخدم التكنولوجيات بصورة كاملة (كوبي وفاست، ٢٠١٩)، ناهيك عن الأفراد الذين تُخزَّن بياناتهم. بدلاً من ذلك، لا ينبغي أن تكون الموافقة المستنيرة مُتطلبية أكثر من اللازم، ولا تتطلب الإفصاح الكامل والفهم الكامل، ولا تستلزم نموذج موافقة مُوقَّع استناداً إلى معلومات شحيحة (بوشامب، ٢٠١١).

يثير استخدام البيانات البيومترية للوصول إلى المساعدة قضيتين رئيسيتين حول الموافقة المستنيرة: ما إذا كان المستخدم النهائي يفهم التكنولوجيا ومدى استخدام بياناته وحمايتها ومشاركتها (انظر القسم ٢٠٤ أيضاً)، وما إذا كان تم تخييرهم بين المشاركة وعدم المشاركة على نحو لا يؤثر على مستوى المساعدة التي سيحصلون عليها. يبدو أنه قد حُصِّص القليل من الوقت (إن وجد) لشرح ماهية البيانات البيومترية، وأسباب جمعها، وكيفية عمل التكنولوجيا، وكيفية استخدامها وحمايتها ومشاركتها، في الأدبيات وفي المقابلات التي أُجريت في الأردن. أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تدقيق لنظام البيانات البيومترية الخاص مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الأردن (٢٠١٦: ١٠) إلى الآتي:

في أربعة من أصل خمس عمليات قطرية تم استعراضها، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مستوى المعلومات المقدمة إلى الأشخاص المعنيين أثناء التسجيل البيومتري كان أقل من المعايير المطلوبة في سياسة حماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية ... لم يكن هناك دليل على أن الأشخاص المعنيين قد أُبلغوا بحقوقهم والتزاماتهم، على سبيل المثال من خلال توزيع المنشورات أو نشر مواد الرؤية في مواقع التسجيل.

على الرغم من أن المفوضية قبلت توصيات التدقيق والتزمت بتعميم حماية البيانات في برامجها التدريبية (مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ٢٠١٦)، فإن التقارير الأحدث تظهر أنه لم يحدث تغيير كبير. في بنغلاديش، أفاد الروهينغيا الذين قابلهم بيكر ورحمان (٢٠٢٠) بوجود معلومات متفرقة وغير متسقة حول نطاق نظام الهوية الرقمية والغرض منه، مع اعتقاد العديد أن مسح قزحية العين كان يتحقق من أمراض العين. بدلاً من طلب الموافقة على المستوى الفردي، "أعطى قادة المجتمع موافقة جماعية بصورة غير مباشرة"، بينما قبل لبعض اللاجئين "أن التسجيل في النظام كان شرطاً لتلقي المساعدة" (بيكر ورحمان، ٢٠٢٠: ٨٣). وبالمثل، في إثيوبيا، أُبلغ لاجئ واحد فحسب من بين كل ٢٥ لاجئاً بكيفية استخدام بياناتهم، وطُلب من لاجئ واحد فحسب من ١٦ لاجئاً الحصول على موافقته، وفقاً لبيكر ورحمان (٢٠٢٠).

في الواقع، من المرجح أن تُؤخِّد الموافقة على التسجيل (الهوية التأسيسية) أو الخدمات (الهوية الوظيفية) على أنها موافقة شاملة على تقديم الخدمة عبر البيانات البيومترية. في الأردن على سبيل المثال، لم يقل أي من الأشخاص الخمسة والأربعين الذين أُجريت المقابلات معهم في هذه الدراسة أنهم تلقوا

أي معلومات وقت أخذ البيانات البيومترية الخاصة بهم للتسجيل عدا أنها جزء من الإجراء القياسي. ادعى معظمهم أنهم، "لم يخبرونا، ولم نسأل". سأل أحد الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم مباشرةً عن سبب إجراء مسوحات قزحية العين وقيل له: "ليس لدينا معلومات". عندما سُئل الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم عن الغرض من البيانات البيومترية، اعتقدوا أن الغرض من البيانات البيومترية هو ضمان وصول المساعدة إلى المستفيد المقصود. كما أوضح أحدهم، "لقد خلصت إلى أن هذه الإجراءات تُتخذ للحد من الغش وسرقة الهوية، كما هو الحال عند إجراء مسح قزحية العين عند الحدود". على الرغم من وجود اختلافات مهمة بين مسوحات قزحية العين التي أُجّدت للتسجيل والمسوحات التي أُجّدت من أجل المساعدة النقدية والقسائم، إلا أن معظم اللاجئين - كما هو الحال مع الملاحظة السابقة - خلطوا بين العرضين نظرًا لاستخدامهما للطريقة ذاتها.

فيما يتعلق بالمسألة الثانية، من الناحية النظرية، تعني الموافقة المستنيرة أن تقديم المساعدة لا يتأثر إذا اختار شخص ما عدم تسجيل البيانات البيومترية الخاصة به للحصول على هوية وظيفية. للحصول على موافقة مستنيرة حقيقية، يلزم وجود طريقة بديلة للتسجيل حتى يكون هناك خيار مفيد؛ خلاف ذلك، وإلا يكون ذلك إكراهًا مستنيرًا. ومع ذلك، من الناحية العملية، غالبًا ما تكون البيانات البيومترية مطلبًا، وليست خيارًا، مع افتراض (صحيح أو غير صحيح) أن أولئك الذين لا يقدمون معلوماتهم يُستبعدون من المساعدة. يعبر الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم في الأردن في هذا المثال عن شعور مشترك: "أنا لا أقوم إعطاء بياناتي البيومترية، سأقدم معلوماتي إذا كان ذلك يعني المساعدة ... ما يهمني هو أنه يمكنني الحصول على بدل شهري". قال آخرون إنهم إذا رفضوا، فسُينظر إليهم على أنهم مشبهون، لذا وافقوا تجنبًا لأي مشكلة.

في دليل المفوضية الخاص بالتسجيل، يتصدر تعليمات إلى موظفي الحماية حول كيفية التعامل مع المواقف التي يرفض فيها الأشخاص تسجيل بصمات أصابعهم لأسباب دينية أو ثقافية: عقد اجتماع مع الرجال والنساء في المجتمع المحلي، وشرح سبب أهمية التسجيل بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركائها، وشرح عواقب عدم التسجيل (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ٢٠٠٣، وانظر فراج أيضًا، ٢٠١١). لم يُذكر خيار لشكل بديل للتسجيل. وفي الواقع، توقفت المفوضية في إثيوبيا عن مساعدة اللاجئين الذين لم يسجلوا البيانات البيومترية الخاصة بهم، مما أدى إلى التسجيل القسري لأولئك الذين يريدون البقاء، بينما اختار آخرون مغادرة المخيمات والعودة إلى جنوب السودان (بيكر ورحمان ٢٠٢٠، وتاكل ٢٠٢٠). تتمثل السياسة الرسمية للمفوضية في الأردن في أنه يمكن تسجيل اللاجئين دون تسجيل البيانات البيومترية الخاصة بهم، ولم يكن أي من اللاجئين الذين أُجريت المقابلات معهم في هذه الدراسة على علم بهذا الحق.

تبتعد المنظمات على نحو متزايد عن الموافقة المستنيرة وتتجه نحو الأسس القانونية الأخرى أو المبررات القانونية لمعالجة البيانات، مثل واجب الرعاية والمصلحة المشروعة. يسمح واجب الرعاية للمنظمات بمعالجة البيانات دون موافقة صريحة عند الضرورة، طالما يتم التعامل معها بعناية، واستخدامها على نحو معقول وفي مصلحة الفرد الذي تخصه البيانات. تسمح المصلحة المشروعة للمنظمات بمعالجة البيانات للأنشطة التي تقع ضمن مهمتها، طالما أن هذا لا يضر بحقوق الفرد الذي تخصه البيانات وحرياته (كونر وماريلي، ٢٠٢٠). على الرغم من أن هذه التبريرات الجديدة قد تقطع شوطًا نحو معالجة المشكلات الناجمة عن الموافقة المستنيرة، فإنها قد تتجاهل أيضًا عن غير قصد الدوافع الأصلية وراءها - أن إعطاء الناس اختيار (وربما اختيار خاطئ) هو علامة على الاحترام ويدعم كرامتهم كأشخاص مع الوكالة. وفقًا لأحد الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم: "نحاول تجنب المصلحة المشروعة إذا استطعنا ... لأنه قد يُنظر إليها على أنها طريقة سهلة للخروج من المسألة المناسبة وهي أيضًا أساس ضعيف يصعب إثباته إذا ما طُعن فيه". على النقيض من ذلك، يحتج رافرتي (٢٠٢١ب) بأن المصلحة المشروعة قد تحول عبء فهم المخاطر المعقدة وكيفية التعامل معها إلى المنظمات، بدلاً من المشاركين، في حين أن الموافقة التقليدية غالبًا ما تنقل المسؤولية إلى الأشخاص الذين تقل احتمالية فهمهم لهذه المخاطر.

٢٠٤ الخصوصية وحماية البيانات

غالبًا ما تكون الخصوصية مصدر قلق رئيسي للأشخاص المتأثرين بالأزمة الذين يحاولون ضمان الحماية لأنفسهم وأسرهم. وجدت مجموعات التركيز من اللاجئين في الأردن ورواندا وأوغندا، على سبيل المثال، أن مخاوف الخصوصية وعدم الرغبة في السماح للشركات بالوصول إلى المعلومات الشخصية كانت عوائق كبيرة أمام استخدام الهاتف المحمول. وفي أوغندا، كان اللاجئون أكثر قلقًا بشأن مشاركة البيانات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أكثر من مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي (كاسويل، ٢٠١٩). وفي كينيا، خشي اللاجئون الصوماليون استخدام البيانات البيومترية في تشديد الرقابة على تحركاتهم من جانب الشرطة، لا سيما وأن إدخال البيانات البيومترية في كاكوما تزامن مع جهود الحكومة لإعادتهم إلى وطنهم (إيازولينو، ٢٠٢١).

وفي عدة حالات، كان اللاجئون قلقين من تبادل بياناتهم مع بلدهم الأصلي، مثل اللاجئين الإريتريين في إثيوبيا (تاكل، ٢٠٢٠) ولاجئي الروهنينغيا في بنغلاديش (بيكر ورحمان، ٢٠٢٠). ووفقًا لشخص يعمل في بنغلاديش في هذا الوقت، كانت عملية التسجيل أكثر إثارة للقلق من اللازم "لأنها تزامنت مع مفاوضات كانت

تجري مع ميانمار، لذلك اعتقدت العديد من المجتمعات المحلية أن التسجيل يعني الاستعداد للعودة... وماذا سيعنيه الأمر إذا قاموا جميعًا بالتسجيل. هل سيرسلون إشارة خاطئة بأنهم مستعدون للعودة؟". وفي الواقع، زعمت منظمة هيومن رايتس ووتش (٢٠٢١: ٢٠٢١) بلا رقم صفحة) في تقرير صدر مؤخرًا أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الأردن "جمعت معلومات شخصية وشاركتها على نحو غير صحيح... مع ميانمار للتحقق من الأشخاص لاحتمال إعادتهم إلى أوطانهم" من خلال مشاركة البيانات دون موافقتهم وفي مقابلات مع ٢٤ من اللاجئين الروهينغيا، وجدوا أن مشاركة البيانات مع ميانمار لم تذكر، وأن جميع الذين أُجريت معهم مقابلات عدا واحد قيل لهم أن عليهم التسجيل لتلقي المساعدات. وشعر الشخص الذي سُئل بأنه لا يستطيع الرفض لأنه يحتاج إلى المساعدة. وعلى حد تعبيره، "لم أكن أعتقد أنه يمكنني أن أقول لا لمشاركة تبادل البيانات وما زلت أحصل على البطاقة". ولم يُبلغ ثلاثة من الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات بأن بياناتهم قد تُستخدم في إعادتهم إلى الوطن إلا بعد أن قدموها بالفعل، ولاحظ أحدهم وجود مربع على إيصال التسجيل الخاص به يسأل (باللغة الإنكليزية) عما إذا كانوا على استعداد لمشاركة بياناتهم مع ميانمار قد وُضِع عليه علامة "نعم" على الرغم من أنه لم يُسأل عن ذلك قط (المرجع نفسه).

وبالنسبة للسوريين، أشار أحد الأكاديميين أن هناك أسئلة لا تزال قائمة: "إذا بقي الأسد في السلطة، هل سيرغب في معرفة من غادر البلاد؟ من الذي تلقى المساعدة من الوكالات الغربية؟" ومع ذلك، أشار أحد اللاجئين السوريين في العراق الذين أُجريت معهم المقابلات، عندما سألت المنظمات عن شعور متلقي المساعدات حول إمكانية مشاركة بياناتهم مع الحكومة، إلى أنه لا يبالي للأمر، إما لأن المخاطر غير معروفة أو لأنه لا يرى بدلا.

أجاب الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات في الأردن على سؤال "من برأيك لديه حق الوصول إلى بياناتك؟" باستمرار عبر المقابلات. وافترض الجميع أن المفوضية لديها إمكانية الوصول إلى بياناتهم وتخزينها، ويعتقد معظمهم - وإن لم يكن جميعهم - أن بنك القاهرة عمان وربما شركة تنفيذ آخرين للمفوضية، مثل كير إنترناشيونال أو كاريتاس، يمكنهم الوصول إليها أيضًا.^٩ وذكر آخرون أن بياناتهم لا بد وأنها موجودة لدى البلدان المانحة لأن الرسالة النصية التي يتلقونها وتفيد بأن مدفوعاتهم النقدية جاهزة تذكر البلدان التي تقدم التمويل بالفعل: "عندما أتلقى رسالة تفيد بأنني مسجل لتلقي المساعدة من خلال مسح العينين، فإنها تذكر الدولة المانحة مثل إنجلترا، أو إيطاليا، أو الاتحاد الأوروبي". لم يفترض أي من اللاجئين الذين أُجريت المقابلات معهم أن شركة التكنولوجيا نفسها لديها إمكانية الوصول إلى بياناتهم. كما ذكر كثيرون أن المفوضية ستحذف بياناتهم عند مغادرتهم الأردن، ولم يشر أي منهم إلى إمكانية مشاركة البيانات مع الحكومة السورية.

وقد عهد المستخدمون النهائيون إلى المنظمات والوكالات بمعلوماتهم التعريفية الخاصة، وبالتالي ينبغي أن تكون حماية تلك البيانات بالغة الأهمية. ووفقًا لمنظمة Capgemini Consulting (٢٠١٩: ٥٨)، "في حالة وقوع حادث، مثل انتهاكات خصوصية البيانات على سبيل المثال، سيخسر الأفراد الكثير، بالإضافة إلى هويتهم الرقمية وهم يحتاجون إلى السيطرة على كيفية استخدام معلوماتهم المتعلقة بالهوية ومن يستخدمها. وينبغي تأمين بياناتهم وحمايتها بأي ثمن". ومع ذلك، أقر كارل شتايناكر، الرئيس السابق لمركز الخدمات العالمية للمفوضية، في المؤتمر الإنساني العالمي في عام ٢٠١٨ بأن المفوضية بنت نظامها من خلال "إدخال التكنولوجيا أولاً وتقييم الأثر ثانياً".^{١٠}

يشير ويتزبرغ وآخرون (٢٠٢١: ٤) إلى أن تشريعات حماية البيانات أمر حيوي لمعلومات تحديد الهوية، ولكن "الواقع هو أن تحقيق أهداف حماية البيانات في السياقات الإنسانية يتمثل في المفاوضات المعقدة التي تجري بين الحكومات وإدارة الطوارئ وأخصائيي العمل في المجال الإنساني". وفي الواقع، تبين أن الوكالات الإنسانية التي تجمع البيانات تفنقر إلى الحماية المناسبة للبيانات، حتى عندما تكون هناك مبادئ توجيهية، وتعمل في كثير من الأحيان في البلدان التي تفنقر إلى تشريعات حماية البيانات و/أو أدوات إنفاذ لحماية البيانات. وجد تدقيق للمفوضية أُجري في عام ٢٠١٦ عدة حوادث تتعلق بضعف حماية البيانات، بما في ذلك الاحتفاظ بخادم محلي في خزانة مفتوحة متاحة للجميع في المخيم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومحطات عمل مفتوحة عندما غادر مساعدو التسجيل الغرفة في تايلاند، ومحدودية المعرفة بسياسة حماية البيانات الشخصية للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في جميع السياقات القطرية الخمسة التي جرى مراجعتها (مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ٢٠١٦).

٩ وفقا لأحد المبلغين، لا يمكن لمصرف القاهرة عمان أو غيره من شركاء التنفيذ الوصول المباشر إلى البيانات، بل يرسلون المعلومات/البيانات إلى خوادم المفوضية للتحقق منها، ويمكن للمفوضية أن تتجنب متطلبات معرفة العميل لأن الحسابات المصرفية مملوكة للمفوضية، بوصفها حسابات فرعية لحساب المفوضية الرئيسي، مما يسمح لها باسترداد أي مدفوعات لم يتم تحصيلها في الإطار الزمني المحدد.

١٠ يمكن العثور على فيديو لهذا الفريق عبر الرابط www.youtube.com/watch?v=PPVDPGmT6MQ.

كما صُيِّبَ برنامج الأغذية العالمي بدرجة كبيرة خلال عملية تدقيق داخلي وأُتِهمَ بـ "الإهمال في التعامل مع البيانات الحساسة" والإخفاق في "اتباع القواعد التي وضعها لنفسه" (باركر، ٢٠١٨). وكان أدائه أفضل قليلاً في مراجعة داخلية أحدث: "في معظم الحالات، لم يكن لدى المكاتب القطرية لمنظمات المجتمع المدني خططاً تشغيلية لإدارة معلومات المستفيدين، بما في ذلك خصوصية البيانات وحمايتها، مع الانتهاء من معظم تقييمات تأثير الخصوصية بعد تنفيذ نظام إدارة المعلومات والتحويلات للمستفيدين الخاص ببرنامج الأغذية العالمي، مما يؤكد نتائج عمليات التدقيق السابقة" (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٢١: ١٢).

وعلى الرغم من أن لكل منظمة سياساتها الخاصة لحماية البيانات، فمن المرجح أن تؤثر مصالحتها التنظيمية على أولوياتها للحماية. ويشير كلارك وألبريس (٢٠٢٠: ٤٢٧) إلى أن "المنظمة الدولية للهجرة، على سبيل المثال، قد تكون أكثر اهتماماً برصد بيانات المواقع أكثر من منظمة الصحة العالمية، التي ترى أن حماية المعلومات المتعلقة بمؤشرات الصحة الشخصية أولوية أكبر". وللمساعدة في هذا، نشرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مجموعة من المبادئ التوجيهية لحماية البيانات على نطاق الصناعة (كونر وماريل، ٢٠١٧ و ٢٠٢٠)، وعمم مركز البيانات الإنسانية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) (٢٠١٩) مسودة عمل للمبادئ التوجيهية للمسؤولية عن البيانات، ونشرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) (٢٠٢١) توجيهاتها التشغيلية بشأن المسؤولية عن البيانات في العمل الإنساني.. ويمكن أن تساعد جميع هذه المبادئ التوجيهية في التخفيف من المخاطر التي يشكلها جمع البيانات وتخزينها، ولكن إذا تم فهمها واتباعها فحسب. ووفقاً لأحد الباحثين، "كان هناك الكثير من العمل حول اللائحة العامة لحماية البيانات للاتحاد الأوروبي (GDPR)، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لترجمة ذلك وتطوير ذلك النوع من النظام التنظيمي للقطاع". ومع ذلك، تظل هذه الوثائق على مستوى المقر/المؤسسة، غالباً ما تكون غير متاحة لموظفي الخطوط الأمامية. هناك عدد قليل من الوثائق المخصصة للممارسين، على الرغم من أن توجيهات مركز البيانات الإنسانية ورافتري (٢٠٢١ب)^{١١} استثناءات ملحوظة.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بحماية البيانات وهي "الزحف الوظيفي" أو كيفية استخدام البيانات التي يتم جمعها لغرض ما لشيء آخر، بالإضافة إلى ماهية البيانات التي يتم الاحتفاظ بها ومن يمكنه الوصول إليها. وما يمكن أن يبدأ باعتباره جمع وظيفي للبيانات (أي لبرنامج لتوزيع الأغذية) يمكن أن يتحول بسهولة إلى قاعدة بيانات تدعم مجموعة تأسيسية من البيانات (أي التسجيل الشامل للاجئين) إذا لم يتم حمايتها بعناية (غيلب وكلارك ٢٠١٣ ورحمان ٢٠١٨). وغالباً ما يحدث ذلك ضمن برامج في المنظمة ذاتها، أو عندما تجمع برامج من إحدى المنظمات بيانات أكثر من اللازم، وتستخدمها فيما بعد برامج أخرى، أو شركاء آخرون، دون معاودة الحصول على الموافقة على استخدام البيانات ذاتها لغرض جديد. وعلى سبيل المثال، وجد تدقيق داخلي لبرنامج الأغذية العالمي أن برنامج الأغذية العالمي وشركاه جمعوا "في حالات قليلة" معلومات أكثر من اللازم، بما في ذلك الانتماء الديني، "دون غرض محدد أو مشروع" (برنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٧: ١٧). وقد سعى البرنامج منذ ذلك الحين إلى إدراج حماية البيانات في تصميم أنشطته ويجري مناقشات مع المنظمات غير الحكومية الشريكة بشأن البيانات الشخصية اللازمة لتقديم المساعدة الغذائية. وهذا النوع من "زحف المعلومات" خطير بصفة خاصة عندما يفر الأشخاص من الاضطهاد بسبب آرائهم السياسية، أو معتقداتهم الدينية، أو عرقهم، أو جنسائهم (تشيومان، ٢٠٢٠). ومدى وجود هذا النوع من الزحف الوظيفي غير واضح، على الرغم من أن المنظمات الإنسانية تتخذ خطوات للحد منه وفهم كيفية حدوثه، إلا أنه يجب بذل المزيد من الجهود.

وفي حالات أخرى، يمكن أن يمتد "الزحف الوظيفي" إلى ما هو أبعد من المنظمة التي جمعت البيانات في الأصل. وجد بهنام وكرايتري (٢٠١٩: ٤) أن "تفسيرات المانحين الفضفاضة للسرية والموافقة في بعض المواقع قد أضعفت المعايير المقبولة، على سبيل المثال بحجة أنه بمجرد إعطاء الموافقة لمنظمة واحدة، فإن الموافقة تمتد إلى تبادل البيانات مع أي طرف آخر ذي صلة". ومثل زحف المعلومات، فإن هذا النوع من الزحف الوظيفي خطير بصفة خاصة في أوضاع اللاجئين، إذا ما طلبت (وعندما تطلب) الحكومات المضيفة أو الأصلية أو المانحة من المفوضية مشاركة المعلومات البيومترية (جاكوبسن، ٢٠١٥). ولأن المفوضية تعمل بناء على توصية الدول المضيفة، فإن سياسة المفوضية لحماية البيانات تحتفظ بحق مشاركة البيانات مع البلد المضيف والأطراف الثالثة الأخرى التي تمثل للسياسة (ووي وآخرون، ٢٠١٩)، بعد اتفاقية لمشاركة البيانات وتقييم تأثير حماية البيانات. وقد حدث ذلك بالفعل مع لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللاجئين في الهند وتايلاند واللاجئين الروهنغيا في بنغلاديش (مكتب خدمات الرقابة الداخلية ٢٠١٦، وتوماس ٢٠١٨). وفي كينيا، صُمِّمَ نظام تسجيل بيانات اللاجئين البيومترية عمداً لمطابقة البيانات بين قواعد البيانات الوطنية والإنسانية (سانديك وآخرون،

١١ يمكن الاطلاع على ملاحظات بشأن التُّهج المسؤولية لمشاركة البيانات، والمشاركة مع الجهات المانحة، والمساعدة النقدية والقوائم، وتقييمات تأثير البيانات، وأخلاقيات البيانات الإنسانية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإدارة حوادث البيانات، ومراقبة الكشف الإحصائي عبر الرابط <https://centre.humdata.org/tag/guidance-note>

٢٠١٧). ووفقاً لمبلغ رئيسي في الأردن، يمكن للحكومة الأردنية الوصول إلى بيانات المفوضية بنسبة ١٠٠٪ وتوفيق البيانات مع بياناتها الأخرى حول مكافحة الإرهاب. لن يقدم الأردن بياناته، لكنه سيقبل بيانات المفوضية ويرى ما إذا كانت متطابقة في قواعد بياناته. ووفقاً للمفوضية، لا يتم تبادل إلا "البيانات الحيوية الأساسية"، مثل الاسم، وليس البيانات البيومترية.

وعلى الرغم من حدوث حالات مماثلة من استخدام الهويات لإلحاق الضرر قبل إدخال نُظُم البيانات البيومترية - أبرزها الإبادة الجماعية في رواندا حيث أُستخدِمَت بطاقات الهوية الإلزامية لتحديد المنتمين إلى قبيلة التوتسي وقتلهم على الفور (انظر لونغمان، ٢٠٠٢) - فإن التكنولوجيا تجعل التمييز أسهل وأكثر كفاءة من الأساليب السابقة، وكذلك سرقة البيانات أو حتى بيعها (رحمان، ٢٠١٨). يعني ثبات البيانات البيومترية أنه بمجرد ربط الشخص ببصمة الإصبع أو مسح القزحية، فمن صعب إلغاء هذا الارتباط، في حين يمكن تغيير البيانات الحيوية الأساسية بسهولة نسبيًا. عندما يتعلق الأمر بمشاركة البيانات مع الحكومات، ينبغي أن يكون الافتراض الأولي هو أن الحكومات ستتغير - على الرغم من أن الحكومة الحالية قد تستخدم البيانات بمسؤولية، فإن الحكومة المقبلة قد تستخدمها لإلحاق الضرر (رافتري، ٢٠٢١).

٣٠٤ الأخلاقيات والمسؤولية عن البيانات

ينبغي جمع البيانات من أجل الهوية الرقمية بصورة أخلاقية، ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات التي يتم جمعها (وكيفية جمعها) ومن هو المسؤول عنها. تتضمن قاعدة البيانات البيومترية الخاصة بالمفوضية، بسبب دورها كهوية تأسيسية ووظيفية، بصمات عشرة أصابع، وصورتين للقزحية، وصورة وجه لمعظم الأفراد (شركة أكستشر، ٢٠١٥: ٢). ومع ذلك، ووفقاً لأحد مقدمي خدمات النقد عبر الهاتف المحمول للمفوضية، فإن البيانات الوحيدة التي تُمرَّر إليهم باعتبارها جزء من الهوية الوظيفية من أجل المساعدة النقدية والقوائم هي اسم الشخص، ورمز القزحية، ورقم الحالة لدى المفوضية، والمبلغ الذي يجب تحويله.

يجب أن يكون الهدف الأساسي هو تقليل البيانات بالنسبة للمؤسسات التي تستخدم البيانات البيومترية للهويات الوظيفية. وكما أشار أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، فإنه "بمجرد وجود البيانات، هناك إجراء لمعرفة الغرض الذي يمكن استخدامها لأجله أيضاً. الطريقة الرئيسية للتخفيف من ذلك هي التأكد من جمع البيانات المطلوبة فحسب، وكذلك حذفها بمجرد أن تؤدي الغرض منها. لا ينبغي جمع المعلومات التي تُستخدم للتمييز - سواء فيما يتعلق بالعرق أو النوع الاجتماعي أو الدين أو الميل الجنسي - لا ينبغي جمعها إلا إذا كانت ضرورية للغاية، لأن الطريقة الوحيدة للتخفيف من المخاطر هي عدم جمع البيانات في المقام الأول (شراكة التعلم النقدي التعاون بين المنظمات (ELAN) ٢٠١٦، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكونز وماريلي ٢٠٢٠، ورافتري، ٢٠٢١). كما أوضح أحد العاملين في الصليب الأحمر: "لا توجد حاجة إلى جمع بيانات النوع الاجتماعي أو الدين لتقديم المساعدة الغذائية أو الحالة الاجتماعية لتقديم الرعاية الصحية. قد يكون هناك صرف مزدوج وبعض المانحين لا يحبون ذلك. أعتقد أن هذا هو الثمن الذي يجب دفعه.

يجب أن تتضمن المساءلة تجاه الأشخاص المتضررين جمعًا جيدًا للبيانات وحماية البيانات، ولكن لم تتم صياغة تعريفات المسؤولية عن البيانات في قطاع العمل الإنساني إلا مؤخرًا. تعرّف مسودة العمل لإرشادات المسؤولية عن البيانات الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) المسؤولية عن البيانات على أنها "مجموعة من المبادئ والعمليات والأدوات التي تدعم الإدارة الآمنة والأخلاقية والفعالة للبيانات في الاستجابة الإنسانية" (مركز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للبيانات الإنسانية، ٢٠١٩: ٧). تُعرّف إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي استندت إلى عمل مركز البيانات الإنسانية، المسؤولية عن البيانات على أنها "الإدارة الآمنة والأخلاقية والفعالة للبيانات الشخصية وغير الشخصية للاستجابة التشغيلية، وفقاً لأطر العمل المعمول بها لحماية البيانات الشخصية" (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ٢٠٢١: ٧). تعتمد مجموعة أدوات المسؤولية عن البيانات الخاصة بشراكة التعلم النقدي لممارسي المساعدة النقدية والقوائم على هذه التعريفات وتنظر إلى مسؤولية البيانات طوال دورة حياة البيانات، من التقييم الأولي والتصميم إلى الجمع والتخزين والتحليل والمشاركة والإبقاء/التدمير (رافتري، ٢٠٢١ب).

ينبغي أن يخضع التعاون مع القطاع الخاص - مثل صانعي التكنولوجيا وأمناء التكنولوجيا، ومقدمي الخدمات المالية والأطراف الثالثة الأخرى - لإرشادات المسؤولية عن البيانات. وفقاً لأحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية، "الشركاء التقنيون واعون ومهتمون باتخاذ قرارات مسؤولة. قد لا يفعلون ذلك لأنهم يؤمنون بالمبادئ الإنسانية، ولكن بسبب مخاطر السمعة التي ينطوي عليها الأمر". ومع ذلك، كما يذكر رافتري (٢٠٢١: ٢٣) فإن "دافعهم الأساسي هو الربح... في بعض الحالات، سيأخذ القطاع الخاص خصوصية البيانات وأمنها على محمل الجد من أجل الحفاظ على ثقة العملاء. في حالات أخرى، قد يكون لدى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص مصلحة في جني الأموال من البيانات أو إعادة استخدام بيانات العملاء لتطوير المنتجات أو الخدمات التجارية.

على الرغم من أن هذا لم ينتج عنه مشكلة خطيرة بعد، إلا أنه لا تزال هناك شواغل مشروعة واحتمالية لحدوث ضرر عندما تشارك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي لا تلتزم بالمبادئ الإنسانية في الاستجابة للأزمات. يتحمل العاملون في المجال الإنساني مسؤولية عدم جلب المخاطر التي يتعرض لها السكان المتضررين - الذين يخضعون للمساءلة أمامهم - إلى القطاع الخاص.

أخيرًا، الهوية ذاتية السيادة (المذكورة سابقًا في القسم ٢) هي محاولة لمنح الأشخاص مزيدًا من السلطة على بياناتهم الخاصة وحل بعض المشكلات التي تثيرها المسؤولية عن البيانات. أشار أحد المناصرين للهوية ذاتية السيادة إلى أن من شأنها أن تقلل من عقبة الموافقة المستنيرة، وتسمح للشخص بمعرفة البيانات التي تم الاحتفاظ بها عنه والسماح له بمشاركة تلك البيانات عندما يريد ذلك. ومع ذلك، كما حذر مبلغ آخر، فإن "الهويات ذاتية السيادة مثيرة للاهتمام، لكنها تشكل إشكالية عند افتراض أن الأفراد سيبدؤون في تحمل المسؤولية. وتنقل المسؤولية من المنظمة إلى الفرد". علاوة على ذلك، فإنها لا تتغلب على عقبة الطوعية. وكما يشير تشيزمان (٢٠٢٠: ٢٠) فإنه "في بعض السيناريوهات، قد تكون مشاركة البيانات قسرية وليست طوعية إذا لم تكن مجموعات اللاجئين في وضع يمكنها من رفض القيمة الاقتصادية المقدمة مقابل معلوماتهم الشخصية". قد يكون نقل المسؤولية عن كيفية التعامل مع البيانات ومشاركتها إلى الفرد طريقة أخرى لتتنصل المنظمات من المسؤولية، مثل الأطر البديلة للموافقة المستنيرة.

٥ الخلاصة والتوصيات

تم استخدام البيانات البيومترية في قطاع العمل الإنساني منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، إلا أن التوقعات حول كفاءتها لم تتحقق في الواقع، خاصة للمستخدمين النهائيين، في عينة هذه الدراسة في الأردن. علاوة على ذلك، على الرغم من أن القطاع لم ينشر سياسات قوية حول المسؤولية عن البيانات إلا مؤخرًا، فإن المؤسسات تحقق باستمرار في الالتزام بهذه السياسات. وعلى الرغم من أنه من المرجح أن استخدام البيانات البيومترية، خاصةً بالنسبة لتقديم المساعدة النقدية والقسائم، سيستمر، بل وسيزيد، في المستقبل، فيجب القيام بالمزيد من العمل. يجب إزالة العوائق التي تحول دون الوصول، ويجب توفير خيارات بديلة، ويجب أخذ حماية البيانات والمسؤولية عن البيانات على محمل الجد لضمان أنه يمكن لأولئك الذين يتلقون المساعدة القيام بذلك بكرامة ومع احترام حقوقهم الأساسية. قد يكون هذا صعبًا بصفة خاصة - لكنه ليس أقل أهمية - بالنظر إلى أن البيانات البيومترية والأشكال الأخرى من التكنولوجيا قد جلبت أصحاب مصلحة جدد إلى هذا المزيج. يعني إدخال البنية التحتية التكنولوجية من أجل تقديم الخدمة أن الوكالات الإنسانية قد لا تتمتع بالسيطرة الكاملة على الاستجابات، ومع ذلك فهم مسؤولون في النهاية عن المتضررين ومسؤولون أمامهم.

سلط هذا التقرير الضوء على أربعة فجوات رئيسية بين الخطاب الحالي المحيط بالبيانات البيومترية والمساعدة النقدية والقسائم في قطاع العمل الإنساني والتجارب المعيشية للاجئين في الأردن. أولاً، يفضل عشرة (١٠) فحسب من اللاجئين الذين أُجريت المقابلات معهم تلقي المساعدة عن طريق مسح قزحية العين، مقابل ٢٩ ممن يفضلون استلام النقد عبر بطاقة ماكينة الصراف الآلي. يفهم معظم اللاجئين الذين أُجريت المقابلات معهم سبب تمتع البيانات البيومترية بمستوى أعلى من الضمان وذكروا بعض فوائد مسح قزحية العين. ومع ذلك، فإن أسباب عدم رغبتهم في استخدامها لم تكن هي نفسها التي قدمها الأكاديميون والمناصرون الذين يعارضون استخدام البيانات البيومترية في العمل الإنساني. تحدث الأشخاص الذين أُجريت المقابلات معهم عن بياناتهم البيومترية على مستوى عملي للغاية بدلاً من وصفها من حيث المراقبة أو حماية البيانات أو امتلاك بياناتهم. في الواقع، تثير التحديات التي تسببها الماكينات المعطلة، واتصالات الإنترنت الضعيفة، ووجود مقدم واحد للخدمات المالية، وعدم القدرة على جعل فرد آخر من العائلة يستلم المساعدة أسئلة جديّة حول ما إذا كانت الفوائد التي تعود على منظمات المساعدة تستحق تفضيل تجربة أكثر صعوبة للمتضررين. بينما شعر بعض الفاعلين في مجال العامل الإنساني الذين أُجريت المقابلات معهم في هذه الدراسة أن البيانات البيومترية ساعدت في تبسيط حياة الأشخاص المتضررين - وفي الواقع يؤكد مكتب تسويق الشؤون الإنسانية أنه يجب استخدام البيانات البيومترية لتحسين الحياة، بدلاً من إضافة التعقيد أو العبء عليهم (أرندت-كاسيتا، ٢٠٢١) - لم يثبت ذلك من خلال المقابلات التي أُجريت مع اللاجئين. يجب على المنظمات التي تفضل البيانات البيومترية على الطرائق الآمنة الأخرى لتقديم المساعدة النقدية والقسائم، تحقيقاً لهذه الغاية، أن تقارن بين مدى المخاطر التي تكون على استعداد لقبولها من حيث استلام شخص آخر غير المتلقي المقصود للمدفوعات التي تُصرف، مثل أفراد الأسرة الآخرين، بالمصاعب التي تواجه اللاجئين بسبب اتباع الإجراءات الصارمة.

ثانيًا، أدت البيانات البيومترية والهوية الرقمية، بدلاً من كونها وسيلتين للإدماج، إلى الإقصاء افتراضياً، حيث يجب على المستخدمين الاشتراك في الخدمة، بدلاً من اختيار الرفض. تحولت مسؤولية تلقي المساعدات: يجب على المتضررين الآن إثبات أهليتهم للحصول على المساعدة عوضاً عن تقديم الجهات الفاعلة الإنسانية لها. يمكن لهذا النوع من النظام بدرجة كبيرة إقصاء أي شخص لا يوافق على استخدام البيانات البيومترية الخاصة به، بينما يتعرض جميع المستخدمين لمخاطر محددة وموثقة من خلال الحماية الضعيفة للبيانات. لا تسمح العوائق الأخرى التي تحول دون الإدماج، والتي تكون أكبر بالنسبة للبعض، اعتماداً، على سبيل المثال، على العمر والصحة والموقع الجغرافي (كما كان الحال في الأردن)، بالوصول المتكافئ للجميع.

ثالثاً، يُظهر عدم وجود مناقشة للمخاوف العملية بين اللاجئين (مثل التحديات التكنولوجية، وعيوب وجود مقدم واحد للخدمة فحسب وصاحب واحد للحساب البنكي) في سياق المناقشات الأوسع نطاقاً حول المخاطر والأخلاق، نقصاً عاماً في الوعي بكيفية عمل العملية على أرض الواقع. يشير هذا إلى تحدي التعقيد، فقد تأخذ المناقشات ذات المستوى الأعلى (على سبيل المثال، حول الموافقة المستنيرة) في الاعتبار بعض ديناميات القوة بين مانح المساعدة ومتلقي المساعدة ولكن تتجاهل الحقائق التي مفادها أن أي شخص يحتاج إلى المساعدة ليس في وضع يسمح له بحجب الموافقة. وبالمثل، فإن توقع الخصوصية وحماية البيانات هو امتياز لا يُمنح لأولئك الذين لديهم القليل من الخيارات الأخرى. بالنسبة للاجئين، كانت الموافقة وحماية البيانات من الاهتمامات الثانوية مقارنةً بالحاجة إلى نظام يعمل ويقدم لهم المساعدة.

أخيراً، يصدر الكثير من التهديدات في مجال العمل الإنساني - لا سيما في مجال أمن البيانات - عن دور مزودي الخدمات الخارجيين، مثل شركات التكنولوجيا. ومع ذلك، لم يذكر أي شخص ممن جرى مقابلتهم مزودي الخدمات التكنولوجية حتى عند مناقشة من هو المسؤول عن ضمان عمل الماكينة على نحو صحيح. فمن ناحية، من المحتمل أنهم لم يكونوا على دراية كافية بالموقف لفهم الدور الذي يلعبه هؤلاء المزودون. من ناحية أخرى، مع ذلك، ربما يركز

مجتمع العمل الإنساني كثيرًا على دور شركات التكنولوجيا، وبذلك، ينقل بعض المسؤولية عن تقديم الخدمات إليها، على الرغم من أنها ليست مسؤولة أمام الأشخاص المتضررين بالطريقة ذاتها. إذا كان للقطاع الإنساني أن يستمر في استخدام هذه التكنولوجيات، فيجب عليه ضمان أنها تعمل لصالح الأشخاص الذين يستخدمونها.

١٥٥ التوصيات

كيف يمكن للقطاع الإنساني إذن معالجة مخاطر نظام الهوية الرقمية القائم على البيانات البيومترية بشكل أكثر شمولية وإدماجًا؟ (للحصول على توصيات خاصة بالأردن، انظر المربع ٦).

١. أسأل عما إذا كانت البيانات البيومترية مناسبة للسياق وحالة الاستخدام. كيف يمكنك التأكد من أن البيانات البيومترية تفيد كلاً من المؤسسة والمستخدم النهائي؟ في كثير من الحالات، تكون الطرق القديمة لتحديد الهوية والتسجيل والتحقق جيدة بما فيه الكفاية، وبينما قد تؤدي إضافة البيانات البيومترية إلى زيادة مستوى الضمان للمنظمات الإنسانية، إلا أنها قد تزيد أيضًا من تكلفة البرنامج، مما يترك أموالاً أقل لتوجيهها نحو المساعدة، مع زيادة مخاطر حماية البيانات بالنسبة للأشخاص المتضررين في المواقف التي لا توجد فيها أدوات قانونية لضمان حقهم في الخصوصية.
 - أ. أكمل تقييمات المخاطر المستقلة لكل من أمن البيانات وحماية البيانات للبيانات البيومترية أثناء مرحلة تصميم البرامج لتقييم ما إذا كانت المخاطر التي تهدد الأشخاص المتضررين أكبر من القيمة المتوقعة لإضافة البيانات البيومترية.
 - ب. بدلاً من افتراض أن البيانات البيومترية ستقلل من الاحتيال، قم بدراسة المستوى الحالي للاحتيال لفهم المدى الكامل لكيفية قيام البيانات البيومترية بحل هذه المشكلة (أو عدم حلها). يجب نشر الدراسات التي أُجريت بالفعل حتى يمكن تمحيصها. استكشف الحلول الأخرى وقيّمها بالنسبة لمستويات مماثلة من الحد من الاحتيال، مع تحقيق التوازن بين هذه الفوائد ومخاطر حماية البيانات بالنسبة للأشخاص المتضررين.
٢. شارك في تصميم النظم جنبًا إلى جنب مع الأشخاص المتضررين عند استخدام البيانات البيومترية. استمع إلى المجتمعات المحلية وعدّل النظم لمعالجة مخاوفهم. استمر في عقد اجتماعات مع المجتمع المحلي خلال السنة الأولى من الاستخدام لمعالجة أي مشكلات تثار أثناء تنفيذ التكنولوجيا وتعلمها، وراقب التعليقات باستمرار طوال دورة حياة البرنامج لضمان التعامل مع المشكلات بمجرد ظهورها. يجب التركيز على إنشاء نظم تعمل لصالح كل من المنظمات الإنسانية والسكان المتضررين، دون إضافة أعباء إضافية على حياتهم.
٣. قيّم أي نظام بعدسة الإدماج لضمان المساواة في الوصول للجميع. قد يعني هذا تغيير البرامج والبرامج والبرامج بناءً على العمر والظروف الصحية، وضمان أن مقدم الخدمات المالية المختار لا يلحق الضرر بأي متلقٍ بناءً على الموقع.
٤. قدم بديلاً مفيداً لتقديم الخدمة عبر البيانات البيومترية، بدلاً من استخدام البيانات البيومترية كوضع افتراضي، بحيث تكون البيانات البيومترية اختيارية دائماً. قم بتوفير معلومات حول الخيارات بلغة مبسطة وشفافة تشرح مكان حفظ البيانات ومن لديه حق الوصول ومع من تتم مشاركتها. لا ينبغي أن تؤخذ الموافقة في ظاهرها إذا اعتقد المستخدمون النهائيون أنه سيتم إلغاء المساعدة إذا لم يوافقوا أو إذا اشتكوا.
٥. تدرب على تقليل البيانات أثناء التسجيل وتقديم الخدمة. لا تجمع البيانات غير الضرورية لتقديم المساعدة والتي يمكن أن تسبب ضرراً للأفراد من جانب أي شخص يرغب في استهداف مجموعات سكانية معينة، ولا تحتفظ بالبيانات لفترة أطول مما هو ضروري. اجرِ عمليات تدقيق مستمرة للمخاطر بحيث إذا تغير الموقف، يمكن أيضاً تغيير سياسات حماية البيانات.
٦. اعرض حماية البيانات على أنها أكثر من مجرد امتثال أو مربع اختيار. انظر إليها من منظور "عدم إلحاق الضرر" وكفرصة لعدم تعريض الأشخاص لمخاطر إضافية وغير ضرورية.
٧. وفر تقارير الشفافية للمستخدمين النهائيين حول مشاركة البيانات، بما في ذلك أي طلبات مستلمة من كيانات أخرى للوصول إلى البيانات ونوع البيانات المقدمة استجابةً لذلك.

مربع ٦. توصيات إجرائية خاصة بالأردن بناءً على المقابلات

١. اعرض بطاقة ماكينة الصراف الآلي كبديل دون أن يكون هناك تأخير في تغيير الطرائق ودون طرح أسئلة.
٢. اسمح للعائلات بتسجيل عضوين لاستلام المساعدة بدلاً من عضو واحد كما هو الحال في بلدان أخرى. هذا من شأنه أن يستوعب الأشخاص الذين لديهم خلافات أو المصابين بمرض عند الإفراج عن المدفوعات.
٣. جدول المدفوعات وفقاً لاختيارات اللاجئين للمواعيد، بناءً على التزاماتهم المالية المنتظمة، مثل الإيجار أو سداد الديون. التوزيعات النقدية مجدولة حالياً، لكن أولئك الذين يتلقون المساعدة لا يفهمون السبب بالضرورة. اعرض على اللاجئين اختيار المواعيد حتى يتمكنوا من تحديد أيها يناسب ظروفهم.
٤. زد عدد ماكينات الصراف الآلي المزودة بمسح قزحية العين أو عدد مقدمي الخدمات المالية بحيث تكون هناك قوائم انتظار أقل خلال أوقات الصرف وتقليل أوقات الانتقال لأولئك الذين لا يعيشون بالقرب من بنك القاهرة عمان.
٥. حدد من هو المسؤول عن ضمان عمل المعدات التقنية، سواء كان شركة IrisGuard أو بنك القاهرة عمان أو مفوضية الأمر المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. تأكد من أن أولئك الذين يتلقون المساعدة يعرفون بمن يتصلون عندما تتعثر الأمور ومن أنهم يقدمون نماذج مجهولة الهوية من ردود الفعل حتى لا يخشوا قطع المساعدة إذا قدموا شكوى.

مراجع

- أكسنتر (٢٠١٥): "UNHCR: innovative identity management system uses biometrics to better serve refugees" دبلن: أكسنتر. www.unhcr.org/jo-12182-the-digital-lives-of-refugees-whats-next.html
- بي ألتون (٢٠٢٠) "Open Global Rights" January ٨, What the "digital welfare state" really means for human rights
- م. عمورة وإل. كارلايل (٢٠١٩) "The digital lives of refugees: what's next?" عمان: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (www.unhcr.org/jo-12182-the-digital-lives-of-refugees-whats-next.html)
- إل. أرندت-كاسيتا (٢٠٢١) "From digital promise to frontline practice: new and emerging technologies in humanitarian action" نيويورك: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (www.unocha.org/story/ocha-launches-report-new-and-emerging-technologies-(humanitarian-action)
- بي. باه (٢٠٢٠) "Humanitarian cash and voucher assistance in Jordan: a gateway to mobile financial services" لندن: GSMA (www.gsma.com/mobilefordevelopment/blog/the-versatility-of-mobile-money-insights-from-jordan-and-uganda)
- إس. بيكر وز. رحمان (٢٠٢٠) "Understanding the lived effects of digital ID: a multi-country study" منظمة. The Engine Room (www.theengineroom.org/understanding-the-lived-effects-of-digital-id-systems)
- في. باريليت وسي. ويك (٢٠٢٠) "Inclusion and exclusion in humanitarian action: the state of play" لندن: معهد التنمية الخارجية (HPG) (https://odi.org/en/publications/inclusion-and-exclusion-in-humanitarian-action-the-state-of-play)
- بي بي سي (٢٠٢١) "vaccine passports use biometric data ١٩-Could Covid" بي بي سي، ٢٧ نيسان/أبريل (www.bbc.co.uk/news/av/technology-56181006)
- تي. إل. بوشامب (٢٠١١) "Informed consent: its history, meaning, and present challenges" Cambridge Quarterly of Healthcare Ethics (٤): ٥٢٣-٥١٥ www.cambridge.org/core/journals/cambridge-quarterly-of-healthcare-ethics/article/abs/informed-consent-its-history-meaning-and-present-challenges
- إل. بهنام وكي. كرايتري (٢٠١٩) "Forced Migration Review" Big data, little ethics: confidentiality and consent (١١: ٤-٦) (www.fmreview.org/ethics/behnam-crabtree)
- جاي. براينت، وكي. هولواي، وأو. لوف، وبي. ويليتس-كنغ (٢٠٢٠) "Bridging humanitarian digital divides during Covid ١٩" مذكرة إحاطة فريق السياسات الإنسانية. لندن: معهد التنمية الخارجية (www.odi.org/publications/bridging-humanitarian-digital-divides-during-covid-19)
- شراكة التعلم النقدي - (٢٠٢٠) "ملخص الفصل التاسع. Covid-١٩ and CVA: impacts and implications of the crisis and response" أكسفورد (www.calpnetwork.org/publication/state-of-the-worlds-cash-and-cva-19-summary-covid-19-chapter-2020-impacts-and-implications-of-the-crisis-and-response)
- شركة Capgemini Consulting (٢٠١٩) "Technological innovation for humanitarian aid and assistance" بروكسل: البرلمان الأوروبي (www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.html?reference=EPRS_STU(2019)4113)
- جاي. كاسويل (٢٠١٩) "The digital lives of refugees: how displaced populations use mobile phones and what gets in the way" لندن: GSMA (www.gsma.com/mobilefordevelopment/blog/the-digital-lives-of-refugees-how-displaced-populations-use-mobile-phones-and-what-gets-in-the-way)
- إم. تشيزمان (٢٠٢٠) "Self-sovereignty for refugees? The contested horizons of digital identity" Geopolitics (١٠: ١٠٨٠-١٠٨٣) (doi/full/10.1080/14650045.2020.1823836)
- إن. كلارك وكي. ألبريس (٢٠٢٠) "In the interest(s) of many: governing data in crises" Politics and Governance (٤): ٤٢١-٤٣١ (http://dx.doi.org/10.17740/pag.v8i4.3110)

منظمة KLIN ومنظمة Kenya Key Populations Consortium (٢٠١٨) 'Everyone said no': biometrics, HIV and human rights: a Kenya case' (٢٠١٨). *study*. نيروبي: منظمة (www.kelinkenya.org/wp-content/uploads/Everyone-said-no.pdf).
ن. خوري (٢٠٢١) الهوية الرقمية: تمكين الوصول الكريمة إلى الخدمات الإنسانية في مجال الهجرة. جينيف: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (<https://preparecenter.org/resource/digital-identity-enabling-dignified-access-to-humanitarian-services-in-migration>).
سي. كوزر وإم. مورلي (٢٠١٧) *Handbook on data protection in humanitarian action*. جينيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر (www.alnap.org/help-library/handbook-on-data-protection-in-humanitarian-action).
سي. كوزر وإم. مورلي (٢٠٢٠) *Handbook on data protection in humanitarian action*، الطبعة الثانية جينيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر (www.icrc.org/en/data-protection-humanitarian-action-handbook).
إم. ليمبيرج-بيدرسن وإي. هايوتي (٢٠٢٠) "Citizenship" Re-assembling the surveillable refugee body in the era of data-craving' *Studies* ٢٤: ١٨-١ (0) (<https://doi.org/10.1080/10784661.2020.1812105>).
تي. لونغمان (٢٠٠٢) "Identity cards, ethnic self-perception, and genocide in Rwanda" in J. Caplan and J. Torpey (eds) *Documenting individual identity: the development of state practices in the modern world* (٢٠٠٢). برنستون، نيو جيرسي مطبعة جامعة برنستون، ص. ٣٤٥-٣٥٧ (<http://www.degruyter.com/document/doi/10.1515/9781614710105-011>).
إم. ماديانو (٢٠١٩) "The biometric assemblage: surveillance, experimentation, profit, and the measuring of refugee bodies" *Television & New Media* ٢٠: ٦١-٧٠ (<https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/1075470119850718>).
إم. ماديانو (٢٠١٩) "Technocolonialism: theorizing digital innovation and data practices in humanitarian response" *Social Media + Society* ١٣: ١-١٣ (<https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/1075470119850718>).
إس. ماغنيت (٢٠١١) *When biometrics fail: gender, race, and the technology of identity*. دورهام، نورث كارولينا: مطبعة جامعة ديوك.
بي. مانبي (٢٠٢١) "World Development ١٣٩: The Sustainable Development Goals and "legal identity for all": "first, do no harm"" (<https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2020.105343>).
آيه. مارتن (٢٠١٩) *Displaced and disconnected: connectivity for refugees*. جينيف: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (www.unhcr.org/innovation/displaced-and-disconnected).
جاي. ميير (٢٠٢١) "The Voice ID Project: verifying recipients of mobile money supported humanitarian cash transfers in Somaliland" لندن: GSMA (www.gsma.com/mobilefordevelopment/blog/the-voice-id-project-verifying-beneficiaries-of-mobile-money-supported-humanitarian-cash-transfers-in-somaliland).
جاي. أوكارول (٢٠٠٨) "Banking on iris biometrics in Jordan" *Card Technology Today* ٢٠: ٦٠-٦٤ (www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0965259008700896).
مركز البيانات الإنسانية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٩) *Data responsibility guidelines: working draft*. لاهاي: مركز البيانات الإنسانية (<https://centre.humdata.org/wp-content/uploads/2019/03/OCHA-DR-Guidelines-working-draft.pdf>).
مكتب خدمات الرقابة الداخلية (OIOS) (٢٠١٦) *Audit of Biometric Identity Management System at the Office of the United the Nations High Commissioner for Refugees*. نيويورك: مكتب خدمات الرقابة الداخلية (<https://oios.un.org/file/download?token=hLejKfap/706/https://oios.un.org/file>).
أوكسفام (٢٠٢١) *Oxfam biometric & foundational identity policy*. أكسفورد أوكسفام (<https://oxfam.app.box.com/file/s=bin2?819408737800/https://oxfam.app.box.com/file>).
بي. باركر (٢٠١٨) "Audit exposes UN food agency's poor data-handling" وكالة أنباء The New Humanitarian، ١٨ كانون الثاني/يناير (www.exclusive-audit-exposes-un-food-agency-s-poor-data-handling/18/01/2018/thenewhumanitarian.org/news).
The Sustainable Development Goals, identity, and privacy: does their implementation risk human rights? (<https://privacyinternational.org/long-read/sustainable-development-goals-identity-and-privacy-2023>).
rights? (<https://privacyinternational.org/long-read/sustainable-development-goals-identity-and-privacy-2023>).
identity-and-privacy-does-their-implementation-risk

الجمعية العالمية للخصوصية (٢٠١٩) "million ٤٥\$ Palantir and the UN's World Food Programme are partnering for a reported" (palantir-and-uns-world-food-٣٤٠٠/https://privacyinternational.org/news-analysis) الجمعية العالمية للخصوصية، ٦ شباط/فبراير (million-٤٥-programme-are-partnering-reported).

الجمعية العالمية للخصوصية (٢٠٢٠) "an explainer: ١٩-Immunity passports and Covid" (explainer-١٩-immunity-passports-and-covid/٤٧٠/https://privacyinternational.org/explainer) إل. رافرتي (٢٠٢١) *Case study: responsible data sharing with governments*. أكسفورد شراكة التعلم النقدي (www.calpnetwork.org/publication/case-study-responsible-data-sharing-with-governments) إل. رافرتي (٢٠٢١) *Data responsibility toolkit: a guide for cash and voucher practitioners* (www.calpnetwork.org/publication/data-responsibility-toolkit-a-guide-for-cva-practitioners) ز. رحمان (٢٠١٨) *Biometrics in the humanitarian sector*. أكسفورد منظمة The Engine Room وأوكسفام (www.theengineroom.org/wp-content/Engine-Room-Oxfam-Biometrics-Review.pdf/٢/٢١٨/uploads).

صامويل هول (٢٠٢١) *Multi-purpose cash assistance: ٢٠٢٠ post distribution monitoring report*. عمان: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالأردن (٨٦٥٧٦/unhcr.org/en/documents/details.https://data٢) كي. بي. ساندفيك، وإم. جي. جومبرت، وجاي. كارلسرد، وإم. كوفمان (٢٠١٤) 'Humanitarian technology: a critical research agenda' (https://international-review.icrc.org/articles/humanitarian-technology-٢٤٢-٢١٩: (٨٩٣) *International Review of the Red Cross* ٩٦ (critical-research-agenda).

كي. بي. ساندفيك، وكي. إل. جاكوبسن، وإس. إم. مكدونالد (٢٠١٧) 'Do no harm: a taxonomy of the challenges of humanitarian experimentation' (https://international-review.icrc.org/articles/do-no-harm-٣٤٤-٣١٩: (٩٠٤) *International Review of the Red Cross* ٩٩ (taxonomy-challenges-humanitarian-experimentation).

إي. شوميكر، وبي. كورين، وبي. بون (٢٠١٨) *Identity at the margins: identification systems for refugees*. المملكة المتحدة: Caribou (Digital Publishing (www.gov.uk/research-for-development-outputs/identity-at-the-margins-identification-systems-for-refugees) إي. شوميكر، ودي. باسلان، وبي. بون وآخرون (٢٠٢٠) 'Identity at the margins: data justice and refugee experiences with digital identity' (٢٦٨١١٠٢٠٢٠١٠١٠٨٠/https://doi.org) ٣٦-١٣: (١) *Information Technology for Development* ٢٧ (٠١٧٨٥٨٢٦).

إل. سيرل، جاي. فلينت، وإم. مونيكي وآخرون (٢٠١٦) *Inclusive humanitarian action: a study into Humanitarian Partnership Agreement* (HPA) agency practice in the Nepal earthquake response (https://humanitarianadvisorygroup.ملبورن: المجموعة الاستشارية الإنسانية (email.pdf_٢٠١٦-HAG-CBM_May/٦/٢٠١٦/org/wp-content/uploads).

إم. سيولفيدا كارمونا (٢٠١٩) 'Biometric technology and beneficiary rights in social protection programmes' (١٢٢١٩.issr/١٠١١١/https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs) ٢٨-٣: (٤) *Security Review* ٧٢ تي. -آيه. تاك (٢٠٢٠) 'Refugees in Ethiopia's camps raise privacy and exclusion concerns over UNHCR's new digital registration' (refugees-in-ethiopias-camps-raise-privacy-and-exclusion-concerns-١٩/٣/٢٠٢٠/https://advox.globalvoices.org) ١٩ آذار/مارس (over-unhcrs-new-digital-registration).

آر. توماس (٢٠٠٥) 'Biometrics, international migrants and human rights' (https://) ٤١-٣٧٧: (٤) *European Journal of Migration and Law* ٧ (١٥٧١١٦٠٥٧٧٦٢٩٣٢٥٥/١٠١١٦٣/doi.org).

إي. توماس (٢٠١٨) 'Tagged, tracked and in danger: how the Rohingya got caught in the UN's risky biometric database' (www.wired.co.uk/article/united-nations-refugees-biometric-database-rohingya-myanmar-bangladesh) آذار/مارس (The identity we can't change: how biometrics undermine our human rights) (Asociación por los Derechos Civiles (https://adc.org.ar/en/reports/the-identity-we-cant-change-how-biometrics-undermine-our-human-rights).

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (٢٠٠٣) *UNHCR handbook for registration: procedures and standards for registration, population data management and documentation*. جنيف: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (www.unhcr.org/) (٣٤٨٤٩٣٤٩٨٠.pdf/afr).



فريق السياسات الإنسانية (HPG) هو أحد الفرق الرائدة في العالم ويضم باحثين مستقلين ومتخصصين في مجال الاتصالات يعملون في القضايا الإنسانية، وهو فريق متخصص في تحسين السياسات والممارسات الإنسانية من خلال الجمع بين التحليل عالي الجودة والحوار والنقاش.

Humanitarian Policy Group

ODI

203 Blackfriars Road

London SE1 8NJ

United Kingdom

هاتف: +٤٤ (٠) ٢٠ ٧٩٢٢ ٠٣٠٠

فاكس: +٤٤ (٠) ٢٠ ٧٩٢٢ ٠٣٩٩

بريد إلكتروني: hpgadmin@odi.org

odi.org/hpg
